الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص تجارة ولوجيستيك اورو متوسطي

أثار الشراكة الاوروجزائرية على التنمية في الجزائر

دراسة تقييمية لتجربة الجزائر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان:

من إعداد الطلبة:

بوخاري نجاة

تحت إشـــراف

د/بوزيان العربي

د/ شاعة عبد القادر رئيسا

د/ يراهيمي عمر مناقشا

د/ بوزبان العربي مقررا

السنة الجامعية 2015-2016

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها إلى التي انحني لها بكل جلال وتقدير

.إلى نبع الحنان *أمي* أطال الله عمرها

إلى من ادين له بحياتي إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي

.إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام *أبي* رحمه الله

إلى رمز المحبة والتضامن إلى* اخوتي ، اخواتي، خطيبي ، اصدقائي ،صديقاتي*

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد خاصة زميلاتي في معهد الأنشطة البدنية والرياضية * قسم نشاط بدني مكيف و قسم التدريب الرياضي * بمستغانم.

.إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

الخاتمة العامة

تم تناول في هذه الدراسة آثار الشراكة الاوروجزائرية على التنمية في الجزائر هذه الشراكة التي كانت امتداد لإعلان برشلونة 1995 في شكل تعاون لترتقي إلى الشراكة بدءا من 2002 بهدف إقامة منطقة تجارة حرة ،باعتبار الشراكة الاورومتوسطية بشكل عام احد انجح التكتلات الاقتصادية العالمية ، هذه الأخيرة هي الأخرى من أهم آليات العولمة الاقتصادية التي تجسد هيمنة الاتحاد الأوروبي ونظيره الأمريكي على الاقتصاد العالمي .

تمحور اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على عدة جوانب (اقتصادي ،سياسي ، اجتماعي ،...الخ) بحيث يترتب عن هذه الشراكة إلغاء الحواجز الجمركية وغيرها على الوردات بهدف توسع المبادلات التجارية بين الطرفين ،بحيث نتج عن هذا الاتفاق عدة انعكاسات الايجابية منها كانت تصبو في مصالح كلتا الطرفين وأما السلبية كانت عكس منحى مصالح الاقتصاد الجزائري ،فالشراكة الاوروجزائرية لم تاخد حقها من العلاقات التجارية الدولية وبهذا تعتبر الشراكة الاوروجزائرية غير متوازنة وغير عادلة لطرف الجزائري ،فالوردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات مازالت ضئيلة وحتى المؤسسات الجزائرية لاتزال قادرة على منافسة السلع الأوروبية أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي يتوسع بتصريف فائضه السلعي في الأسواق الجزائرية التي تعتبر استهلاكية بالدرجة الأولى رغم إبرام اتفاقيات مشاريع التي ينتظر جني ثمارها بأفاق 2020 إذا كان هناك ثمار لهذه الشراكة ، فخلاصة القول الشراكة الاوروجزائرية ماهي إلا طريقة استعمارية جديدة انتهجتها المجموعة الأوروبية لاستنزاف ثروات وخيرات دول جنوب المتوسط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

اختبار صحة الفرضية :

من خلال هذه الدراسة استطعنا أن نختبر صحة فرضية البحث:

- ✓ الشراكة الاوروجزائرية ماهي إلا صيغة من صيغ المستعملة من طرف الدول الغربية من اجل جعل الدول النامية أسواق لتصريف منتجاتها والحفاظ على استمرار الدورة الاقتصادية لهذه الدول الغربية من جهة ومن جهة أخرى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بهذه الدول بأقل تكفة من خلال ربطها باتفاقيات تقيدها .
- ➢ لقد ثبتث صحة هذه الفرضية من خلال تقيمينا لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في الفصل الرابع من خلال الإحصائيات المقدمة حول الخسائر التي تكبدتها الجزائر اثر الاستمرار في التفكيك الجمركي بالإضافة إلى قيمة الناتج الداخلي الخام والصادرات خارج المحروقات .

نتائج البحث :

- بالرغم من مزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة إلا أنها تطغى عليها العديد من الآثار التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري .
- انخفاض الإيرادات الجزائرية اثر تفكيك الجمركي وتحقيق خسائر على مستوى ميزان المدفوعات .
- رغم تطور المستمر لناتج المحلي الخام منذ دخول اتفاقية حيز التنفيذ إلا انه كان دائما يعبر عن الناتج المحلي الخام متضمن المحروقات .
- عدم استفادة الجزائر من الانفتاح على الأسواق الأوروبية بسب عدم قدرة المنتجات الصناعية و الزراعية الجزائرية منافسة نظيرتها الأوروبية .

الاقتراحات والتوصيات :

- على الجزائر العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي و العربي كون لهم نفس البنية الاقتصادية .
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي جميع المحلات من مزايا الشراكة والدخول بقوة إلى الأسواق الأوروبية .
- خلق آليات مشجعة للاستثمار المحلي وتطويره وتسهيل إجراءات دخول استثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .
- إعادة النظر في سياسات تسيير المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة وفي جميع القطاعات .
- اهتمام بقطاع الخدمات وتطويره لمواكبة العصرنة والعالمية
- تطوير قطاع الزراعي و الصناعي على حد سواء وترقية منتوجهما من اجل تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و الرفع من الواردات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.
- النهوض بالبحث العلمي و تكوين الإطارات للاستفادة من الخبرات وحصول على يد عاملة جزائرية مؤهلة .
- استعمال احدث التقنيات في جميع المجالات من شانه تسهيل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ومن تم الاندماج في الاقتصاد العالمي .

الشكر

.الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل وأعطاني الصبر والقوة لإتمامه

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع على رأسهم الأستاذ المشرف *بوزيان العربي* وماقدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة.

كما اشكر كل الأستاذة الذين سهروا على تكويني قسم *العلوم التجارية* وقسم *علوم التسير* بجامعة مستغانم .

دون أن أنسى الشكر الجزيل لمشرفي على التربص السيد *ولد عبد الرحمان محمد* بمؤسسة ميناء مستغانم.

التمهيد:

يشهد العالم الآن وخلال سنوات سابقة تغيرات جذرية في جميع النواحي سواء النواحي الاقتصادية ،السياسية و حتى الثقافية ،هذه النواحي غيرت من ملامح العالم ليصبح عالم جديد أو بالأصح قرية صغيرة تقرب المسافات بين مختلف بقاع العالم .

تسمى هده الظاهرة بالعولمة أو الكونية أو القارية وحتى بالأمركة كلها مصطلحات لظاهرة واحدة .

ومن آليات العولمة التكتلات الاقتصادية ،زيادة درجة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي الجديد بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة وأنواع أخرى كشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على إيجاد نوع من الترابط بين التكتلات الاقتصادية العالمية .

✓فماهي العولمة وماهي الآليات التي تعتمد عليها لتبقى و تتطور ؟

المبحث الأول : آليات العولمة .

قد يختلف الكثيرون في تحديد بداية ظهور هذه الظاهرة إلا انه لا يختلف اثنان في أنها مرت بمراحل أساسية من بداية ظهورها إلى الإقليمية فالكونية ،و ماشهده العالم من تطورات عديدة وتغيرات مختلفة خاصة في الفترة الأخيرة.

المطلب الأول: العولمة .

يمكن إيجاد الكثير من التعاريف التي تفسر وتصف ظاهرة العولمة ،يمكن تلخيصها فيما يلي :

هناك تعريف يرتكز على أنا العولمة مرحلة تاريخية التي أعقبت مباشرة انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الاشتراكي وهذا ما يشير إلى جوهر هذه الظاهرة المتمثلة في رأسمالية[1].

يعرف "ريجير مور" العولمة بقوله –ولكي نفهم ماهو جديد بشان العولمة لابد أن نميز بدقة بين جانبين من التغير : البعد الكمي والبعد الكيفي ،فمن الناحية الكمية تشير العولمة إلى

11بوبكر بعداش ، أطروحة دكتوراه،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ،2010_2009ص،4 .

زيادة في التجارة وحركات رأس المال والاستثمارات و البشر عبر الحدود ...فما هو الجديد إذن بشان العولمة في نهاية القرن العشرين وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في التغيرات الكيفية في السياسة الدولية بعبارة أخرى التغيرات في الطريقة التي يفكر بها الناس والجماعات وتعرف بها نفسها ،والتغيرات في الطريقة التي تتصور بها الدول والشركات وغيرها من الكيانات الفاعلة ،مصالحها وتسعى لتحقيقها.

ويشير مصطلح العولمة لدى البعض الأخر إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في المجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون إشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي .[1]

من خلال مختلف التعريف التي جاءت لتفسير ظاهرة العولمة يمكن استخلاص أبعاد عديدة لهذه الظاهرة فالبعد الاقتصادي يتمثل في حركة اندماج اقتصادي غير مسبوقة و تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام بالإضافة إلى استخدام أنظمة تسويقية فورية عن طريق تزايد سيطرة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية وعولمة لست على المستوى الاقتصادي فقط وإنما هناك العولمة الثقافية تسعى إلى التفاعل بين الثقافات العالمية و ترويج لهذه

الفكرة ،البعد الاجتماعي هو الأخر نال من العولمة وذلك بتأثير على المجتمعات في كافة جوانبها .فالعولمة مست

جميع المجالات حيث ساهمت في إزالة الحدود بين الدول والقارات وجعل العالم قرية صغيرة .[1]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2003، ص 18.

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،الأردن 2009 ،ص 49_46

ولعل العوامل التي ساعدت بشكل وافر لفرض هذه القواعد حسب احمد سيد مصطفى عدة عوامل ومسببات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

1-ثورة تكنولوجيا المعلومات
2-التكتلات الإقليمية
3-اتفاقية الجات
4-التحالفات الإستراتجية لشركة العملاقة
5-الشركات العالمية متعددة الجنسيات
6-معايير الجودة العالمية
7-تزايد حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية

تستمد ظاهرة العولمة مظاهرها الأساسية من خلال التنامي المتزايد لهذه الشركات كما أن هذه الأخيرة تحدد الاتجاه الذي تحذو حذوه هذه الظاهرة من خلال انتماءاتها إلى الدول المتقدمة والدول الصناعية الحديثة وهذا بالنسبة لأغلب هذه الشركات وأنها تنشر نشاطها في عشرات الدول محاولة الاستفادة من كل الميزات النسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني ،كما تتجه إلى اختيار اطارتها وعمالها الفنيين من دون أن تاخد أية اعتبارات للجنسية وأنها تحصل على اعتمادات مالية من أي بلد تمتد إليها أنشطتها وإما عن طريق فروعها أو عن طريق عقود الشراكة أو عن طريق الشراكة أو عن طريق شركات المساهمة أو مختلف الوسائل والطرق القانونية وغير القانونية التي تمكنها من اجتذاب مدخرات مالية كبيرة .[2]

ويمكن تلخيص الأهداف المعلنة للظاهرة العولمة فيما يلي :

✓تحرير الأسواق التجارية و رؤوس الأموال العالمية وتقريب الاتجاهات العالمية .
✓زيادة حجم التجارة العالمية رأس المال في العالم.
✓زيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على مستوى المحلي والعالمي .
✓حل مشكلات مشتركة في جانب الإنساني والاجتماعي (هجرة غير شرعية – أسلحة الدمار الشامل ....الخ).

لكن لا يخفى على احد أن للعولمة أهداف خفية تسعى لتحقيقها وأهمها مايلي :

✓هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على اقتصاد عالمي .
✓احتكارات شركات متعددة جنسيات .

2 2احمد السيد مصطفى ،تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي ،دار الكتب ،مصر ،1999 ،ص 14.

✓تحكم في مراكز القرار السياسي .
✓تعميق الخلافات بين الدول والحضارات ومجموعة البشرية المختلفة .
✓السيطرة عسكرية وثقافة الغربية على الشعوب .[1]

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات .

1.الاستثمار الأجنبي.

الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع العين ،وهذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار .

ويتمثل الاستثمار الأجنبي غير مباشر في قيام أشخاص طبيعيين أو المعنونين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات الموجودة في الدول الأخرى كما تقوم بعض المنظمات الدولية للعمل على مساعدة ونشر شركات القطاع الخاص في دول النامية بالاكتتاب في أسهم الشركات و هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر من الحقوق إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة .[1]

تعتبر الاستثمارات المشتركة و المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي و مشاريع المجمعة.....الخ من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن صور الاستثمار الأجنبي عقود الترخيص وهي مرحلة من مراحل المهمة لامتلاك المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى عقود الإنتاج وهي عقود تتم بين الأطراف الأجنبية والمحلية من اجل إنتاج سلعا معينا من السلع يتم

تحويلها إلى البلدان المضيفة.وتندرج هذه الصورة من الاستثمار ضمن مراحل امتلاك المشروع بالكامل [2]

2شركات متعددة الجنسيات :

---

1 [1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ،العولمة الدولية ، مؤسسات شباب الجامعة ،مصر ،2004 ص 15-17

1 [1] عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الأعمال ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،1993ص 236.

2 [2] بغداد بعداش ،أطروحة دكتوراه، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3 ،دفعة 2010_2009ص 57-59.

لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون كثيرا في تحديد المعنى الحقيقي لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات لكن يمكن تحديد مفهومها من خلال خصائصها والتي تتمثل في التالي :

- ضخامة حجمها وتزايد نسبة إنتاجها.
- أصلها من البلدان المتقدمة و تستثمر في الأسواق الاحتكارية .
- كبر ميزانيتها وتفوق أحيانا ميزانية بعض الدول.
- اختلاف وتعدد مصادر مردوديتها .[3]

وتلعب شركات متعددة الجنسيات دورا هاما في البيئة الاقتصادية العالمية فهي تسعى لتحقيق أقصى الأهداف الربحية وتعظيمها وذلك عن طريق دراسة الهيكل الاقتصادي للدول المضيفة خاصة النظم الجبائية وتكلفة المواد الأولية واليد العاملة...الخبال إضافة إلى القيام بدراسات تفصيلية للمناخ الاستثماري الموجود في نطاق مشاريعها الاستثمارية خاصة التي تتوفر عليه الدول المضيفة ودراسة كل الإمكانيات المتاحة من اجل التأثير فيه إذا لم يكن ملائما لإستراتجية معينة وذلك بغية اجتناب مشاريعها المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وقد تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية .

بالإضافة إلى تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور مهم في تطوير التكنولوجية إلى أن أصبح فنا إنتاجيا وبالتالي فهي من بهذا تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية[1] .

المطلب الثالث: ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصال والاعتماد الاقتصادي المتبادل و تقسيم الدولي للعمل.

1.ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصال :

[3] 3 هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،الأردن 2009ص 74.

[1] 1 عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة الاقتصادية ، دار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر،2003 ص 13 .

لقد استمدت كل جوانب الحياة وتحديدا الجوانب الاقتصادية قوة دفع قوية من خلال تلك الثورة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فالاقتصاد العالمي أخد اتجاهات متصاعدة بفضل هذه الثورة فسرعة تدفق المعلومات وسرعة الإنتاج وسرعة إيصال المنتجات وتلبية الطلابيات وجودة المنتجات وقوتها التنافسية من خلال الاعتماد على تطوير تقنيات الإنتاج والاقتصاد في النفقات ،كلها جوانب تعبر على مدى أهمية هذه الثورة في التأثير على الاقتصاد وعلى سيادة مفهوم العولمة ، ولطالما اعتبرت الثورة التكنولوجية من أهم مظاهر العولمة فيها قلصت المسافات وأزالت حواجز عديدة واختصرت الأزمان هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ساهمت التكنولوجيا كذلك في تطوير عالم الاتصالات عن طريق تطوير وسائل الاتصال السمعية والبصرية وتطوير خطوط الفاكس وشبكات الانترنت وهو ما أتاح سرعة وراحة اكبر في نقل المعلومات والبيانات ومكن أيضا المؤسسات الخدمية من الوصول إلى أسواق أكثر في زمن اقل.

وبالرجوع إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة نجد أنها قد أحدثت تأثيرات على نمط الأداء الاقتصادي وذلك من خلال توجه هذه الاستثمارات ذاتها نحو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي من خلال الاعتماد على تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

2.<u>الاعتماد الاقتصادي المتبادل :</u>

لعل تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية قد يساعد بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم وتأكيد عولمة الأسواق .

ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إزالة المسافات بين الدول والقارات مع ما يعينه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد،وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية في إطار اتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية وبالتالي

[1] بغداد بعداش ،أطروحة دكتوراه، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3 ،دفعة 2010_2009ص 64.

لم تعد الركيزة الأساسية في الاقتصاد الموارد الطبيعية بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك هي امتلاك الميزة والقدرة التنافسية في المجال الدولي والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل[2].

وقد يترتب على زيادة درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي اثأر عديدة منها :

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في انتعاشه أو كساده على مايحدث في العالم الخارجي .
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أو سلبية من ركن إلى أخر من أركان الاقتصاد العالمي فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية وكذلك بالنسبة للموجة الانكماشية .
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي وزيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة.[1]
- مع توسع مفهوم العولمة والياتها ظهر نظام جديد يقسم العمل الدولي وفق معايير ومبادئ مختلفة عما كان عليه سالفا إي عولمة العمل .

3تقسيم الدولي الجديد للعمل:

- يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في دولة واحدة ،مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية يتم تجميعها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد هذه المكونات فقط.
- ويرجع ذلك من ناحية إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ومن ناحية أخرى إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

---

[2] سعيد نجار ،النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرون ،رسائل النداء الجديد ،القاهرة ،1996 ص 15-22.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة الاقتصادية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2003ص 28.،29.

- لذلك اتسم هذا النظام الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة حيث كانت صور تقليدية لتقسيم العمل تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتغذية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية[1]

المبحث الثاني : المؤسسات الاقتصادية العالمية .

تعتبر آليات العولمة أو دعائم النظام الاقتصادي الجديد في شكل ثلاث مؤسسات كبرى وهما:

المطلب الأول :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

1 صندوق النقد الدولي

هو مؤسسة نقدية وليس مؤسسة إنمائية تم إنشاءها في إطار اتفاقية بروتنوودز عام 1944 بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنه يساهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدان أعضائه هذا ما يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة وقد ساعد البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شانها تعزيز النمو ورفع مستويات المعشية ،وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي.

ومن أهداف صندوق النقد الدولي مايلي :

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان النقدي .
- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العملة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء .
- تقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية .
- المساهمة في إقامة نظام متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية و التخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسبب في عرقلة نمو التجارة الدولية .

---

[1] بيار جامكو،مؤسسات الدولية،مقدمة في الاقتصاد،باريس 1990ص 90.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم المعاملات .[1]

2البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

البنك الدولي هو مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء و يعتبر توأمه صندوق النقد الدولي تم إنشاءها في إطار اتفاقية بروتنوودز عام 1944 وبدا نشاطه في جانفي 1976فهو مؤسسة إنمائية تقدم المعونات والقروض إلى الدول النامية ويستمد أمواله من حصص الأعضاء ومن حصيلة السندات في الأسواق المالية الدولية التي تجعله المقرض الأول في العالم ولا يقدم قروضه إلا للدول الفقيرة بالإضافة إلى تقديم قروض لمشروعات التنموية .[2]

تشير عبارة البنك الدولي فقط الى البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD و المؤسسة الدولية لتنمية IDA في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط احدهما بالاخرى بصورة وثيقة و يتعاون مع البنك الدولي للنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية و مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

يعمل البنك الدولي بمؤسساته على مساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة الى الدول السائرة في طريق النمو ،فهو يسعى الى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي وخاصة المالي ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط لتقديم القروض والمساعدات ويعمل بكل قوته على تشجيع رأس المال الخاص الدولي،كما يعمل على تدعيم مشروعات التعليم والرعاية الصحية و البيئية الأساسية ،الاتصالات و أغراض أخرى .[1]

---

1 1 شيماء عبد الستار جبر،العولمة والمنظمات المالية ،دار ايلة ،عمان، الطبعة الأولى 2004 ، ص 100 .

[2]2 عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003 ص 56.

[1]1 يونس احمد بطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،لبنان ، 2006ص 49 .

- كلا من الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي يقومان بتطبيق جملة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم ويزداد دورهم بشكل واضح في تسيير عجلة النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي .[2]

المطلب الثاني :منظمة التجارة العالمية

يمكن تعريف منظمة العالمية لتجارة بأنها منظمة اقتصادية دولية تملك الصلاحيات القانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها والتي تخول لها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية و اتخاذ التدابير و إصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الالزمية بشان تعاملاتهم التجارية في السلع [3].

كما يمكن تعريفها على إنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد التي تحكم التجارة بين الدول ،وظيفتها الأساسية هي تقرير السير الحسن ،قابلية التوقع وحرية المبادلات قدر الإمكان . [4]

ومن بين وظائف المنظمة العالمية لتجارة مايلي :

- تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف مع توفير الإطار التفاوضي الازم لتنفيذ وإدارة هذه الاتفاقيات.
- الفصل في الخلافات والنزاعات التجارية التي قد تشب بين الدول الأعضاء عن طريق جهاز تسوية النزاعات.
- مراقبة السياسات التجارية للدول الاعضاء من خلال إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تحقيق اكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية .[1]

المطلب الثالث : التكامل الاقتصادي وأثاره .

---

[2] جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،مصر 1992ص 11.

[3] محمد عبيد محمد محمود ،منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية ، مصر 2007 ،ص 368

[4] محمد متناوي،ناصر دادي عدون ،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ،اسباب الانضمام ،النتائج المرتقبة ومعالجتها ،دار المحمدية العامة الجزائر 2003 ،ص 57.

[1] محمد عبيد محمد محمود، نفس المرجع السابق ، ص 372_371 .

يطلق على عملية التقارب الاقتصادي بأشكالها المختلفة مصطلح التكامل الاقتصادي, وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية لهذا التكامل .

3.التكامل الاقتصادي

تعريف:

توجد عدَة تعريفات للتكامل الاقتصاديمنها تعريف - ميردال- الذي عرفه بأنه عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل

وتكامل الاقتصادي لايكون دفعة واحدة وإنما يمر بعدة مراحل ليصل إلى شكله النهائي كتكامل وهي خمس مراحل مفصلة كالتالي :

- ✓**منطقة التجارة الحرة:**في هذه المرحلة يتم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.
- ✓**الاتحاد الجمركي:**يعتبر المرحلة الثانية ويكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة, ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.
- ✓**السوق المشتركة:** ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهى العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.
- ✓**الاتحاد الاقتصادي:** وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ عما بينها من تفاوت.
- ✓**الوحدة الاقتصادية:** وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري

لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية, وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.[1]

✓**أثار التكامل الاقتصادي :**

تنقسم أثار التكامل الاقتصادي إلى أثار ساكنة و أثار ديناميكية :

الآثار الساكنة :

إن إلغاء القيود التجارة على حركة التجارة الدولية ما شانه التأثير على أسعار هده المنتجات التي يتم إلغاء القيود عليها وفق حالتين :

الحالة الأولى : انخفاض السعر في الدولة التي كان يتم التعامل معها قبل تكوين الاتحاد والتي كانت تتمتع بالميزة النسبية في انتاجاتها من شانه ازدياد معدل التبادل التجاري بعد تكوين الاتحاد لان ذلك يسمح لها بالتخصص في إنتاجها . وقيام دولة أخرى باستيراد كل متطلباتها منها وهدا ما يسمى بخلق التجارة.

الحالة الثانية : انخفاض السعر في الدولة التي كان يشير التعامل معها ولكنها لا تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها أن إلغاء القيود التجارية على منتجاتها بعد تكوين الاتحاد أن يؤدي إلى اتجاه التبادل التجاري للزيادة معها وهدا على جانب دولة أو دول أخرى أكثر كفاءة التي كان يتعامل معها قبل تكوين الاتحاد وهذا لا ما يسمى بتحويل التجارة .

الآثار الديناميكية :

الآثار الديناميكية تأخذ عنصر أما الآثار الساكنة تخرج بتحليل الآثار عند نقطة زمنية محددة فالتحليل الديناميكي بين الآثار بعد فترة زمنية معينة وحسب هذا التحليل فان أثار التكامل مع مرور الزمن تظهر في :

✓اقتصاديات الحجم وتوسيع نطاق السوق وهدا كنتيجة لإلغاء القيود التجارية وتوفير حرية حركة السلع والخدمات المختلفة التي يمكن أن تؤثر في إنتاج السلع نتيجة التخصص الذي ينعكس بإنتاج كميات اكبر بتكاليف اقل كنتيجة للاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير واتساع نطاق السوق .

11 د.محمد عبد الحليم عمر،الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية ،مؤتمر الوحدة الأمة الإسلامية ،مكة ،2005،ص 3.

✓ازدياد حدة المنافسة بين دول الاتحاد آو أعضاء التكامل نتيجة وجود حائط جمركي موحد وعادل فان التحرير من القيود التجارية يضاعف شدة المنافسة لمحاولة التخصص في إنتاج سلعة معينة واستفادة من مزايا إنتاج لكبير مما يسمح باستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض أسعارها .

المبحث الثالث:التكتلات الاقتصادية

لقد أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة .

المطلب الأول : الاتحاد الأوروبي و تكتل نافتا.

لعل من أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية خلال القرن الماضي الاتحاد الأوروبي و تكتل دول شمال أمريكا

✓**الاتحاد الأوروبي :**

تعتبر التجربة الأوروبية النموذج الأمثل مقارنة بالتجمعات الإقليمية العالمية ومن أهم و أقوى هده التجمعات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والنقدية وهدا النجاح انعكس بالإيجاب على مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم و أصبح كقطب ينافس الهيمنة الأمريكية المتفردة بسيطرة العالمية .

إن قيام الاتحاد الأوروبي من قبل المجموعة الأوروبية جاء تتويجا لجهود مستمرة ومكثفة وملزمة بين الدول الأعضاء ولفترة طويلة من الزمن تصل إلى 42 عاما من توقيع الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة في اتفاقية روما 1957على إقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ونجاح دول السوق في انتقال لمرحلة جديد من مراحل التكتل الاقتصادي إلا وهو الاتحاد الأوروبي بعد مسيرة طويلة .

عوامل نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي :

إن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية بين مجموعة من دول الأوروبي رغم اختلاف الديانات واللغات وعادات وتقاليد هده الدول حتى الاختلاف من ناحية جغرافيا كل بلد كل هدا لم يكن صدفة و إنما كان نتيجة:

✓إدراك القادة الأوروبية أن تشيد الجهاز الإنتاجي والبنـي الأساسـية هـو الخطـوة الأولـى مـن التكامل الاقتصادي .

✓تغذية الشعور القومي الأوروبي لدى الشعوب الأوروبي وذلك بإلغاء جميع التناقضات بينهـم وجعل أي خطوة اقتصادية أو سياسة لا تكتمـل إلا بالمشـاركة الشـعبية الفاعلـة فـي التجربـة واحترام الإرادة الشعبية.

✓ارتكاز فكرة الاتحاد الأوروبي علة فكرة أساسية من شانها إن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في مسارات الأحداث الدولية ولا يتحقق هدا إلا بالوحدة .

بالإضافة إلى مجموعة من إجراءات وتدابير كلها تصبو إلى تحقيق وحدة أوروبية ناجعة[1]

✓**<u>التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا):</u>**

هدا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الأوروبـي ،حيـث إن التكتـل الاقتصـادي لأمريكـا الشمالية يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون إن يتعداها إلى إقامـة اتحـاد جمركـي أو سوق مشتركة ،ويضم التكتل الاقتصادي لأمريكا الشـمالية ،الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا وهذا التكتل

مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قـد ينضـموا إليـه في المستقبل . يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعـة مـن الأهـداف لعل من أهمها :

-زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصـورة تـؤدي إلـى زيـادة حجم التجارة الدوليـة للـدول الأعضـاء مـع العـالم الخـارجي وفـي نفـس الـوقت زيـادة حجـم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء .

- علاج مشـكلات البطالـة فـي الـدول الأطـراف التكتـل ،بزيـادة الطاقـات الإنتاجيـة الجديـدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،الأردن 2009 ،ص 481_474.

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على مزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

المطلب الثاني : التكتل الاقتصادي الآسيوي و التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية و إفريقيا.

✓**التكتل الاقتصادي الأسيوي :**

يمكن القول أن التكتل الاقتصادي الأسيوي لازال في طور التكوين إلا أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هدا الاتجاه وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية ،سواء من جانب اليابان آو من جانب النمور الآسيوية الصاعدة والناهضة ،آو يسمى بالدول الصناعية الجديدة ورغبة هذه النمور الآسيوية في حماية نفسها من الموجة الحمائية المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية آو التكتل الاقتصادي الأوروبي .

✓**التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية و إفريقيا:**

شهدت قارتي أمريكا اللاتينية وإفريقيا عددا من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات أوزان ضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزنا كبيرا في التجارة الدولية ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ،ومن أهم تلك الصور :

*سوق المشتركة لأمريكا الوسطى.
* رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .
* مجموعة الاندين .
* منطقة الكاريبي للتجارة الحرة

-أما بالنسبة إلى تكتلات في إفريقيا نجد :

*الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا .
* الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا .
* الاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا.
* الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

لعل من الضروري الإشارة إلى أثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته ومن أهمها :

* التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طورها إلى التكوين تقودها الدول المتقدمة بحيث يزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مورو الزمن إما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية لازلت أوزنها ضعيفة وتحتاج مزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي

* إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم

الاقتصادي للتكتل بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد تؤدي إلى أثار مولدة للتجارة خارج التكتل مما

يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي فان ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل فتزداد التجارة الخارجية [1]

المطلب الثالث : مجموعة بريكس

✓**مجموعة بريكس:**

بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICSالمكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

منذ عدة سنوات ظهر تجمع اقتصادي دولي يسمى ((تكتل دول البريكس)) أو مجموعة "بريك" BRIC (الـ تي تضـ م البرازيـ ل، وروسـ يا، والهنـ د، والصـ ين) الـ تي تحـ ولت إلـ ى "بريكس" بعد انضمام دولة جنوب أفريقيا. وأصبحت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد، وإن مواقف الدول المشاركة فيها متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب , حيث ستكون الوجه الاقتصادي للمشروع الأورآسيوي الاستراتيجي العالمي للدول الصاعدة ويُمكن لها التحكم بمجالاتها الحيوية سواء القارية أو الدولية. حيث إن دول منظمة بريكس تريد أن تأخذ على عاتقها مسألة تغيير هيكل الاقتصاد العالمي، لأن

[1] عبد الحميد عيد المطلب ،العولمة الاقتصادية ،دار الجامعة ،الاسكندرية ، مصر ، 2003ص، 13،14.

تأثيرها سوف ينمو. كما أنها تنتهج سياسة التكامل الاقتصادي، بدلاً من السير على نهج سياسة الإجماع التي تنتهجها واشنطن.[2]

دول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم بحيث تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001 من المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديا سياسيا فيما بينها مستقبلا

مجموعة "بريكس" تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي ....الخ كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي بل تأتي من أربع قارات مختلفة بالاضافة هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

الخلاصة :

العولمة حتمية و واقع ولا بد من التعايش معه رغم ما تحمله ظاهرة العولمة بكل أنواعها من سلبيات التي تنعكس بنسبة كبيرة على دول النامية و المهمشة .

تعتبر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي وتنفسهما عليه إحدى أهم العوامل التي أدت إلى تجسيد ظاهرة العولمة بالشكل التي عليه ألان من خلال تنامي دور آلياتها المتمثلة في

---

2 [2] ماهر بن ابراهيم القصير ،كتل دول البريكس،مكتبة الالكترونية ،2014 ص 4 .

1 محمد بوبوش ، باحث فل العلوم الاقتصادية ،جامعة الرباط
http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-07-09-10-42-23

التكتلات الاقتصـادية ، الشـركات متعـددة الجنسـيات ، مؤسسـات الماليـة الدوليـة ،ثـورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال ....الخ التي تعتبر بدورها إما نتيجة للعولمـة أو عامـل أساسـي ساهمة في ظهورها وتطورها .

تمهيد :

إن التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة يعني اندماجالاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و انفتاحه عليه من خلال الاستفادة من خبرات و نقل التكنولوجيا ، كما تساعد المؤسسة الجزائرية على مواكبة التطوير الدائم لنوعية المنتجات و الخدمات عن طريق التحويلات التكنولوجية التي تعتبر عاملا هاما لزيادة الإنتاج و تحسين جودته ، و ينجم عن هذاالاتفاق القائم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي عدة آثار على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، قد تكون إيجابية في صالح الجزائر أو سلبية في صالح الجانبالأوروبي.

المبحث الأول :علاقة الشراكة الاوروجزائرية بالقطاعات الاقتصادية في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد فهو يعلب دور مهم وفعال في زيادة ودعم القيمة المضافة على المستوى الوطني .

المطلب الأول : الشراكة على القطاع الصناعي.

يزخر القطاع الصناعي في الجزائر بعدة موارد وخيرات لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتطويره من خلال تزويدهبجملة من الاستثمارات لإنعاشه رغم هذا تواجه الصناعة في الجزائر عدة تحديات ومشاكل نذكر منها:

- ضعف الجودة وضعف القاعدة التكنولوجيا.
- التركيز على إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير.
- ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمي .
- ضعف دور البحث العلمي في ابتكار التطبيقات الصناعية .
- كثرة الأعباء الضريبية و جمركية التي تقع على عاتق المنتجين .[1]

[1] عايشي كمال ، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي ، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة باتنة ، 13_14 نوفمبر 2006، سطيف ،ص 5.

1 خصائص قطاع الصناعي في الجزائر :

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بجملة من مميزات متمثلة في التالي :

- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي .
- ✓ ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية .
- ✓ الحماية وضعف القدرة على المنافسة .
- ✓ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعي .
- ✓ اعتماد على التكنولوجيا المستوردة
- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي [1]

- في ظل هذه المشاكل والمعوقات وفي ظل المتغيرات الدولية ومحاولة تعرف الجزائر على السياسيات الواجب إتباعها لتعظيم مكاسب القطاع الصناعي والتقليل من مشاكله ،في ظل هذه الظروف سارعت الجزائر إلى تطبيق برنامج إعادة التأهيل الصناعي من اجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولعل ابرز طرق الاندماج كان توقيع عقد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .[2]

2سلبيات وايجابيات الشراكة الاوروجزائرية على قطاع الصناعي :

إن إقامة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نتج عنها جملة من الآثار ،وفيما يلي سلبيات والايجابيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي :

[1]حلوي صليحة ، تأثير الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الصناعي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيكاالاورومتوسطي ،جامعة مستغانم، 2010_2011ص65.

[2]زرقين عبودة ، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،دائرة العلوم التجارية ، جامعةأم البواقي،2009ص 23

✓ **السلبيات :**

- الانتقال من نظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات التجارية المقدمة من طرف واحد الأوروبي إلى نظام جديد للتنازلات التجارية .
- الاستفادة التامة للاقتصاد الأوروبي من تصريف فائض وتوسع في ظل السياسات المشتركة بينه وبين الجزائر
- انفتاح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية خاصة في القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو التي يكون فيها مستوى التنافسي لصناعة المحلية ضعيف .
- معانات الاقتصاد الجزائري من مشاكل واختلالات الهيكلية .
- انخفاض نسبة منافسة المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأوروبية .
- اعتماد الكلي على محروقات وعدم تنويع الصادرات خارج هذا القطاع .

إن الآثار الظاهرة حاليا والمتوقعة في المستقبل تختلف حسب القطاعات وحسب درجة انفتاحها ومستوىكفاءتها في الأداء ضف إلى ذلك الرسوم الجمركية وغير جمركية التي تقدم العديد من المزايا للمصدرين الأوروبيين[1]

✓ **الايجابيات :**

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة والتحديات التي من شانها أن تحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير و التكنولوجيا .
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر الأساليب البيروقراطية و إدخال مزيد من المرونة في القوانين الاستثمارات مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] بودیار زهیة ،أفاق منطقة التبادل الحر الاوروميتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر 2002_2003 ص 178.

.

- زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسطية وقطع الغيار المستوردة مما يؤدي إلى تحسين نتائج المؤسسات .
- إن قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية تتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لدخولها إلى الأسواق الدولية لما تحمله من مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوروبية.[1]

الجدول رقم : 01المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية:2010-2014

	واردات و صادرات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات من المنتجاتالصناعية	115	87	56	44	41
الصادرات من المنتجات الصناعية	3,319	3,687	4 ,345	4,340	4,696

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 8

يوضح الجدول أعلاه عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هدا بسبب التناقص الواضح لوردات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي مع تزايد صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر ،هذا ما يعود بسلب على المؤسسات الجزائرية الغير قادرة على المنافسة الدولية.

المطلبالثاني: برامج إعادة الهيكلة

الإصلاح الهيكلي لمؤسساتنا الاقتصادية أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها ، ولقد بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات و تضمنت الإجراءات التالية :

[1] حلوية صليحة ،نفس المرجع السابق،ص71-72

إعادة الهيكلة:إعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة الصادر في عام 1995 المخطط يدور حول ثلاثة محاور هي:

*المجلس الوطني للمساهمات.

*المجمعات الهولدينغ.

*الشركات الفرعية.

وكان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو الانتقال من الاقتصاد الموجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق و المنافسة.

الخوصصة:

تم تبني هذه السياسة من طرف الحكومة الجزائرية منذ التسعينات و فيما يلي أهم ما قامت به في هذا المجال:

لجأت الجزائر إلى الخوصصة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ، إذ صادقت على القانون في 1995/09/26 من خلال الأمر (21/15) وفقا لما جاء به الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

تعتبر الخوصصة مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطة قصد التخلي جزئيا أو كليا عن المؤسسات العمومية لصالح الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

دعم الاستثمار :

قامت الجزائر بإدخال تعديلات جديدة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار ، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز و التشجيع ، كما قامت بإعادة النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية ، و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة ، و تمثلت أهم التطورات التشريعية و الإدارية التي أنجزتها الجزائر:

القانون الجديد دعم الاستثمار:

صدر قانون الاستثمار في الجزائر في 1993 و تضمن مجموعة من الإجراءات التشجيعية و الإعفاءات الضريبية التي جعلته من بين أفضل قوانين الاستثمار في البلدان العربية ، و زاد من أهمية قانون الاستثمار تحسن الأوضاع السياسية و الأمنية في البلاد ، إضافة إلى عوامل أساسية أخرى أهمها أن الجزائر تملك إمكانيات ضخمة من المواد الأولية التي يمكن تحويلهاو تصنيعها .ويتضمن هذا القانون المحاور الرئيسية التالية:

*حرية الاستثمار

*تطويرالاستثمار

*حماية و ضمان الاستثمار

تنص على المساواة بين المستثمرين أيا كانت جنسياتهم أو قطاعات نشاطهم ، وعلى حقهم في تحويل الأرباح و رأس المال ،كما وقعت على جميع الاتفاقيات المتعلقة به و منها :

- ✓ الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- ✓ اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين.
- ✓ الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في بلدانها.
- ✓ الاتفاقية المغاربية لضمان الاستثمارات و حماية الملكية الصناعية و الفكرية.

***مساعدة و دعم الاستثمار :**

ينص قانون الاستثمار على تقديم حوافز ، تشجيعات وإعفاءات عامة ، كما يتضمن أنظمة وحوافز خاصة تمنح إلى المشاريع التي تتوجه إلى مناطق ترغب الدولة في تنميتها أو في توسيع آفاقها الاقتصادية ، وهناك حوافز خاصة بالمناطق الحرة .

***وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها:**

أنشأت الوكالة لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر ، فتقدم له الشروح و تمنحه المساعدة و الدعم حسب طبيعة المشروع كما تعمل الوكالة على الترويج للقروض الاستثمارية.

***النظام الجبائي:**

يتضمن النظام الجبائي البنود التالية : الضريبة على الدخل تتراوح بين الصفر إلى 40% من المداخيل التي تتجاوز 60.000 دج ، أما الشركات فتدفع ضريبة على أرباحها الصافية بنسبة 30% ، الضريبة على النشاط المهني 2.55 % . اما بالنسبة لشبه الجبائي يتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي و يعادل 24% من الكتلة الإجمالية للأجور.

*** التشريع الاجتماعي:**

يتعلق هذا التشريع بالعلاقة بين الدولة و رب العمل و العمال بالنسبة لليد العاملة المحلية ، بحيث يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة ، أما العامل الأجنبي فيحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز عقده ثلاثة أشهر ، و تمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح مدتها بين 03 أشهر و سنتين قابلة للتجديد.

إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية:

في إطار إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية ، تم تنصيب اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يوم 2001/09/15 ، و اعتبر وزير الصناعة و إعادة الهيكلة الخطوة التي أقدمت عليها الوزارة و المتمثلة في تقديم جهاز التأهيل الصناعي تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة ، باعتبار أن المنافسة ستكون شديدة مستقبلا بعدما سيتم إلغاء أدوات الحماية التي تستفيد منها حاليا المؤسسات العمومية[1].

1 تقرير خاص بوزارة المالية صادر في السداسي الأول من سنة 2001

المطلب الثالث : الشراكة الاورو جزائرية و قطاع الزراعة في الجزائر

كان الجانب الزراعي من بين أهم المحاور التي دارت في جولة مفوضات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وبعدها عقد هذه الاتفاقية .

وبموجب هذه الاتفاقية ومند خولها حيز التنفيذ تمت تحرير جميع المبادلات الخاصة بالمنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري .

1 خصائص قطاع الزراعة في الجزائر .

تتميز الزراعة في الجزائر بعدة خصائص ومؤهلات أهمها :

- ✓ تنوع كبير للأوساط الزراعية و المناخية.
- ✓ استعمال ضئيل للمواد الكيميائية.
- ✓ سوق معتبرة (محلية و جوارية للأسواق الخارجية: (الحوض المتوسط،البلدان الإفريقية).
- ✓ إمكانية وضع المواد في السوق على طوال السنة و خارج الموسم:
  - تشكيلة كبيرة من المواد .
  - منتجات ذات نوعية جيدة و حتى المواد البيولوجية.

الجدول رقم : 02 حجم الواردات والصادرات الاتحاد الأوروبي لسوق الجزائرية 2010-2014

الوحدة : مليون اورو

	صادرات و واردات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات المنتجات الزراعية	200 ,7	3 ,156	2 ,842	3,196	3,604
الواردات المنتجات الزراعية	28	111	64	100	76

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 8

من خلال جدول أعلاه يتضح أن صادرات الاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية من المنتجات الفلاحية يفوق بشكل كبير صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي هذا راجع إلى إلغاء الرسوم الجمركيةعلى المنتجات الفلاحية والذي يعتبر في صالح الجانب الأوروبي هذا الأخير الذي يطبق السياسة الحمائية لمواجهة المنتوجات الجزائرية التي للجزائر مصلحة في تحريرها .

2 سلبيات وايجابيات الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الزراعي .

السلبيات :

- ✓ انخفاض مداخيل الدولة بعد إزالة الحقوق الجمركية على منتوجات الأوروبية بصفة كلية أو جزئية.
- ✓ مشاكل عدم التكافؤ بين القطاعات بسبب انخفاض الدعم المقدم لبعض قطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الزراعي الذي يتلقى الدعم من مداخيل الجباية .

- ✓ مشكل الإغراق التي تتخبط فيه الأسواق الجزائرية بغزو المنتوجات الأوروبية الزراعية ذات الجودة وأسعار تنافسية .

الايجابيات :

- ✓ دفع الجزائر لإعادة النظر في سياستها الزراعية من اجل زيادة إنتاجها الزراعي لتلبية السوق المحلية ومن اجل التصدير.
- ✓ تحفيز الجزائر إلى النهوض بالقطاع الزراعي من اجل عصرنته واستعمل طرق وتقنيات حديثة تسيير موارد تتميز بعقلانية أكثر على ماهي عليه ألان .
- ✓ توفير الكمية ،الجودة والأسعار التنافسية مما تتيح الفرصة اختيار الأفضل للمستهلك الجزائري [1]

المبحث الثاني : الشراكة الاوروجزائريةو ميزانية العامة و الاستثمار الاجنبي

من خصائص الاقتصاد الجزائري انه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وبعد الاتفاق استمر في ذلك وبشكل أوسع وهذا الاستيراد يؤثر علىالميزان التجاري وعلى الإيرادات الجمركية ، كذلك ستتأثر المؤسسات الاقتصادية وحجم الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول : الشراكة الاوروجزائرية و ميزانية العامة.

1 الشراكة و الميزانية العامة :

صادرات الجزائر لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية وبالتالي لا تطلب في الأسواق الخارجية رغم هذا قامت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بالتخفيض التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الصناعية بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وبإصدار الأمر 01_02في 2001الذي جاء بعض النسب الجمركية

[1] د/ احمد لعمى ،ا/ غراب عمر ، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعي وأثرها على السياسات الزراعية ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة ورقلة 2003 ص8،7 .

الجديدة ضف إلى ذلك ارتفاع كمية الواردات التي قدرت سنة 2008و2009ب28مليار دولار مقابل 11و12مليار دولار في ألفية الأولى والثانية وهدا راجع أساسا إلى تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي هذا ما أدى إلى تراجع كبير وخسارة في الموارد المالية الناتجة عن إيرادات الجبائية والجدول التالي يوضح تراجع الميزانية العامة للدولة من خلال انخفاض نسب الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم :6الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2001_2011

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
PIB	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.6	9366.6	11090	10034.3	12050	14384.8
المحروقات	14439	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180	5281.8
PIB خارج المحروقات	2783.2	3045.7	3378.6	3830.6	4210.7	4638.4	5277.3	6092.4	6925.5	7869	9100

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 9

الجدول أعلاه يفسر تطور الاقتصاد الجزائري بحيث ارتفع الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2001-2011انتقال من 4227.1مليار 2001إلى7563.6مليار 2005 بمعدل 83.43%يعود هذا إلى 7563.6في سنة 2005 بمعدل 83.43يعود هذا إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام وارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات أما بالنسبة للعائدات خارج المحروقات فهو مرتفع لكن يبقى الاقتصاد الوطني رهينة العوائد المتحصل عليها من تصدير المحروقات وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمي بحيث تمثل مدا خيل المحروقات أكثر من 45% من إجمالي الناتج الداخلي الخام .

الجدول رقم 07:خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي2004_2015

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0

SOURCE :**ANDI ;IBID**

من الواضح أن انخفاض الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015 اثر سلبا على موارد المالية للجزائر مما أدى إلى خسائر مالية معتبرة في الناتج الحلي الإجمالي ،وخاصة وان الجزائر من البلدان النامية والتي تعتمد على الموارد الجبائية لتغذية خزينتها العمومية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي كذلك إلى انخفاض موازي في النفقات العمومية .[1]

2 الشراكة و القطاع الجمركي :

من بين انعكاسات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ببداية 2002 من بين هذه الإحصائيات نذكر ما يلي:

* خسائر تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية بالنسبة للجزائر في مرحلته الأولى تتجاوز 100 مليار أو ما فوق 2.1 % من الناتج المحلي الخام.

* سيرتفع نصيب المواد غير الخاضعة للضرائب و الرسوم الجمركية عام2004 إلى 2.01 % لترتفع إلى13.6 % عام 2005 وقرابة 37 % عام 2010 و يتجاوز 60% عام 2015.

* معدل الخسائر المسجلة بالنسبة للعائدات و المداخيل الجبائية و الجمركية تقدر بـ: 7.78 % سنويا ، أما الخسائر المرتقبة خلال 10 سنوات فتقدر بـ: 40.75 % من هذه العائدات و المداخيل.

* معدل الخسائر المسجلة بإضافة الحق الإضافي المؤقت يقدر بنسبة 20.52 % عام 2005 و 10.29عام 2006.

1 فيروز سلطاني،دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ،دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاوروموتوسطية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة2013/2012،ص 184-185

* نسبة فقدان مناصب العمل بالنسبة للقطاعات الصناعية تتراوح ما بين 1 و5% من تعداد العمال.

* صادرات الجزائر اتجاهالاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات تظل هامشية و ضعيفة و لا تتعدى نسبة 3%

الجدول الأول يبين الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي أما الثاني واردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال فترة عشر سنوات .[1]

الجدول رقم : 8 الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي2000_2010الوحدة : مليون دولار

ا.ص.ا = اجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي

ص.خ.م = الصادرات خارج المحروقات

ن.ص.خ= نسبة الصادرات خارج المحروقات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ا .ص. ا الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
ص .خ .م	467.7	460.7	485.3	516.7	572.7	596.6	708.6	912.2	12163	628.1	1005.9
ن .ص .خ محروقات %	3.39	3.73	4.10	3.56	3.29	2.33	2.46	3.39	2.95	2.71	3.59

المصدر: المديرية العامة لجمارك ،المركز الوطني للاعلام والاحصاء

من خلال الجدول يتضح ان صادرات الجزائر تميزت بالزيادة في قيمتها الإجمالية بعد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في فترة 2005-2008 كما هو الحال بالنسبة لصادرات خارج المحروقات حيث بلغت سنة 2010معدل نمو68.25% خلال فترة2005 -2010 مقارنة بسنوات السابقة قبل الاتفاقية .

[1]رضوان ايمان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2014_2015 ص 125.

لكن تبقى نسبةصادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتعدى4.89%،هذه النتائج تظهر أن من الصعب جدا أن تتغير نسب صادرات الجزائر خارج المحروقات في الأجل المتوسط فيجعل الجزائر تطوير إنتاجها و سعي وراء تحقيق تنافسية أكثر للمؤسسات الوطنية .

الجدول رقم : 9 تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي 2000_2010الوحدة: مليون دولار

EU= الاتحاد الاوروبي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات من EU	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	2077.2	20704
معدل النمو%	–	12.31	14.04	18.15	26.94	11.47	4.21	23.01	45.47	45.47	0.33_
نسبة الواردات الكلية %	57.29	59.38	56.06	58.77	56.31	55.28	54.66	52.22	53.15	53.15	51.15

المصدر :CNISالمبادلات الخارجية الجزائرية الفترة بين 1963-2010.

من خلاله نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر خلال فترة 2000-2010 سواء في أوروبا آو بقية العالم لكن واردات الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر 50%من الواردات الكلية وهذا بسبب التفكيك الجمركي لمجموعة من القوائم خلال 5 سنوات الأولى في إطار الاتفاقية أما زيادة الواردات من 2007-2008فهذا راجع إلى المزيد من التفكيك الجمركي لقوائم المنتجات الصناعية.

المطلب الثاني : الشراكة الاوروجزائرية و المؤسسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي :

1 المؤسسات الاقتصادية :

الايجابيات :

*التطور الدائم لنوعية منتجاتها و خدماتها وكذا طريقة تسييرها.

* تؤدي بالمؤسسة الجزائرية إلى الصمود و المحافظة على حصتها في السوق ، بل اقتحام أسواق جديدة.

* تساعد المؤسسة على البقاء في السوق و الديمومة.

* الرفع من قدرة المؤسسة التنافسية.

* القضاء على العجز المالي (المديونية).

* زيادة رأس المال و بالتالي الزيادة في الاستثمار.

* التحكم في التكاليف الإنتاجية وتقليصها.

كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون في تطوير دائم من خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها .

- سلبيات :

رغم ايجابيات المذكورة أعلاه لكن هناك سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منها:

عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية مما يؤثر على المؤسسات الإنتاجية و بالتالي على الاقتصاد الوطني.

* غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة وهذا قد يرفع معدلات البطالة.

* التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الواردات نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري من جهة ، و جودة المنتوج الأوروبي من جهة أخرى.

* انخفاض المدخول الجبائي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها وهي التي تشكل منذ الاستقلال مورد هام لتمويل الميزانية ، مما سيؤثر سلبا على إيرادات الدولة .

* نقص الدعم المالي و التقني المقدم للقطاع الزراعي.[1]

2 الاستثمار الاجنبي:

تعتبر الجزائر من دول المقيدة للاستثمارات الأجنبية بحيث لم تكن هناك قوانين و تحفيزات لتشجيع الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري رغم تقديم الجزائر بعد أزمة البترولية لثمانينات من القرن الماضي لامتيازات وضمانات كافية للمستثمرين الأجانب بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ضعيفة باستثناء مجال البترولي[2].

الجدول رقم :4

ملخص المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011.

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الإستثمارات المحلية	46833	99.05	4414144	67.10	672921	89.19
الشراكة	209	0.44	851473	12.94	26106	3.46
الإستثمارات الاجنبية المباشرة	242	0.51	1312905	19.96	55424	7.35
مجموع الإستثمارات الأجنبية	451	0.95	2164378	32.90	81530	10.81
المجموع العام	47284	100	6578522	100	754451	100

Source : Ibid.

1حلوي صليحة ، تأثير الشراكة الاوروميتوسطية على القطاع الصناعي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيك الاوروميتوسطي ،جامعة مستغانم، 2010_2011 ، ص75.

[2] د/ سمينة عزيزة ، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،مجلة الباحث عدد 09،2011ص 159.

ما يستخلص من الجدول اعلاه ان : الاستثمار المحلي في الجزائر يأخذ الحصة الاكبر من اجمالي الاستثمارات بنسبة 67.10%مستثمرة ويضم اكثر من اجمالي المبالغ المستثمرة ويضم اكثر من 89%من عدد مناصب الشغل اما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية فلا تتعدى 1%من عدد المشاريع الاجمالي و نسبة 32,90%من اجمالي المبالغ المستثمرة وبنسبة 10.5%فقط من عدد المناصب المشغولة خلال فترة 2002-2011.

الجدول رقم :5

مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر للفترة 2002-2011.

الإقليم	عدد المشاريع	٪	المبلغ(مليون دج)	٪
أوروبا	230	50.99	313200	14.47
داخل الإتحاد الأوروبي	190	42.13	272550	12.59
آسيا	31	6.87	512196	23.66
أمريكا	9	1.99	58821	2.72
دول عربية	174	38.58	1258036	58.13
أفريقيا	1	0.22	4.510	
أستراليا	1	0.22	2.974	-
متعدد الجنسيات	5	1.12	14641	0.67
المجموع	451	٪100	2164378	٪100

Source : ANDI, Ibid.

من الجدول يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر بنسبة تقارب 60%ويعتبر اكبر متعامل اقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى دخول الجزائر في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي آما الدول العربية فهي الأولى من حيث المبلغ الإجمالي المستثمر بنسبة 58.13%ثم تليها دول أسيا بنسبة 23.66%من قيمة المشاريع الإجمالية ،فالاتحاد الأوروبي لم يلعب الدور المتفق عليه في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لتشجيع المؤسسات الجزائرية على الإنتاج خارج المحروقات وتحفيزهم لتصدير من خلال الاستثمارات لان مشاريع الاستثماري للاتحاد الأوروبي في الجزائر غير كافية .

المبحث الثالث : الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل و القدرة الشرائية في الجزائر

تختلف أثار اتفاقية الشراكة الاوروجزائريةمن مستوى إلى آخر وحسب طبيعة كل قطاعسواء من حيث الايجابيات أو سلبيات كذلك بالنسبة لقطاع الشغل والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

المطلب الأول: الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل و القدرة الشرائية

1 الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل

قد تتسبب الشراكةالأوربية في تسريح عدد مهم من العمال بسبب غلق المؤسسات الاقتصادية المحلية وذلك نتيجة لانخفاض الطلب الكلي للمنتجات المحلية بسبب دناءة جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأقل سعرا بالإضافة إلى أن لا تستطيع المؤسسات المحلية مواجهة ومنافسة المنتجات الأوروبية وهذا راجع إلى خصائص سوق العمل الجزائري المتمثلة فيما يلي :

- ✓ ضآلة اليد العاملة المؤهلة .
- ✓ عدم وجود توافق بين عدد خرجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل .
- ✓ عدم وجود بنك معلوماتي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بالشغل.
- ✓ تفشي البيروقراطية داخل إدارات مما يعيق حركة الاستثمارات.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.[1]

❖ **السلبيات** :

من الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى:

- ✓ إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح.

1 أستاذ رحيم حسين ،حاجي فطيمة، الإشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة،2010،ص 10_11.

✓ كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة.

فالدراسات أبرزتأن جزائر ستفقد ما قدره96000 وظيفة مهددة للقطاع الخارجي ، وتقدرها وزارة التجارة بأكثر من 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (24.8 % بالنسبة للجزائر) حسب إحصائيات2005.

✓ بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة.

عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات حمائية للصناعات و على المساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي والعمل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.[1]

2 الشراكة على القدرة الشرائية:

من خلال المؤشر العام لأسعار السلع في السوق المحلية الجزائرية فان أسعار المنتجات المستوردة لم تنخفض في إطارالتفكيك الجمركي بل بالعكس زادت ارتفاعا مما اثر على القدرة الشرائية للمستهلك وهذا ما يعكسه المنحنى التالي:[2]

1 بوزهرة محمد ، بن سدرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،13-14 نوفمبر 2006، ص 9.

2 رضوان إيمان ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2014_2015 ص 123

الشكل رقم 01: مؤشر أسعار المستهلك من 2007_2013

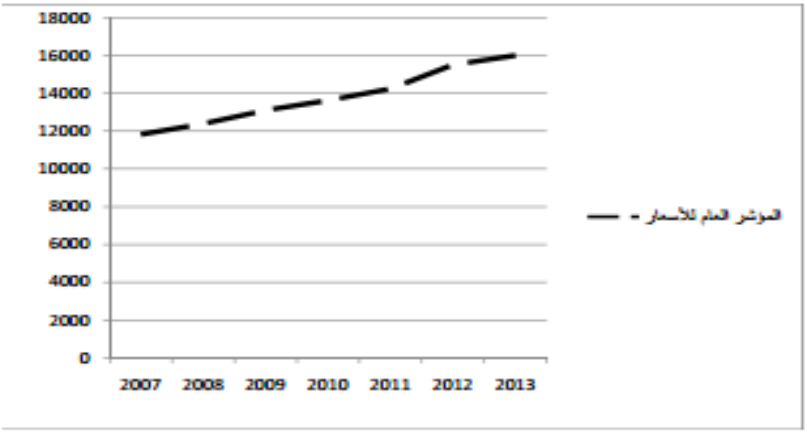

المصدر : www.ons.dz/-prix-a-la consommation-.html

❖ بالرغم من التخفيض الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية التفكيك الجمركي الخاص بالشراكة فان أسعار السلع المستوردة لم تنخفض مما انعكس سلبا على تكلفة الإنتاج للمنتجات التي تعتمد في صناعاتها على المواد المستوردة مما انعكس سلبا على قدرة الشرائية للمستهلك الذي كان ينتظر انخفاض الأسعار السلع المستوردة ومنتجة محليا كنتيجة لتوفر هذا السلع بكثرة وانخفاض كلفتها أعباء مالية منحى بها في إطار الاتفاق دون الاستفادة منها والمتمثلة أساسا في إيرادات نتيجة الإيرادات الجمركية المفقودة نتيجة تفكيك الجمركي ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الأسعار بسبب احتكار السوق من طرف بعض المؤسسات المحدودة والتضخم المستورد.

الجدول رقم : 3

تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك للفترة 2002-2011

(الأساس 2001=100)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي	102.6	106.4	110.9	113.9	113.0	121.0	127.2	135.5	141.0	149.1
التغير%	2.5	3.7	4.2	2.8	1.8	4.3	5.1	6.5	4.1	5.8

SOURCE :ANDI ;IBID

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع اسعار الاستهلاك المستمر في الجزائر خلال الفترة 2002-2011جاء لهذا الارتفاع موزات مع تطبيق الاتفاقية محدد خلال 6 سنوات الاولى رغم تفكيك الجمركي لرسوم وهذا مايؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائرين وهذا مايعكس مجددا عدم توازن الشراكة الاوروجزائرية .[1]

المطلب الثاني :شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية.

- لا يمكن للجزائر مجابهة هده الانعكاسات إلا إذا أعادة النظر بشكل عقلاني في العناصر التالية:

- **حاجيات الاقتصاد الوطني :**

ويقصدبذلكتسطيرأولوياتومتطلباتالسوقالجزائريوتسليطالضوءعلىأهمالقطاعاتالحساسةالتي

مسهااتفاقالشراكةونظرفيكيفيةتدعيمهاأوإعادةتأهيلهاوهدامناجلالبقاءوالتوسعومواصلةمختلف

النشاطات الاقتصادية لمنافسة المتوجات الأوروبية وفق ما يتطلبه السوق .

- **العمال المسرحين :**

أي التفكير في مصير هؤلاء العمال و كيفية إعادة تشغيلهم ودمجهم في مشاريع أخرى جديدة بتقنيات حديثة و مؤهلة خاصة من ناحية التسيير للاستفادة من خبراتهم المهنية بالإضافة إلى ذلك دمج العمال المسرحون من جديد يوفر تكاليف تكوين أو إعادة تأهيل عمال جدد .

- **تكوين الكفاءات**

إن انهيار المؤسسات العمومية كان في اغلب الأحيان ناجما عن كفاءات تسيريه هشة ،لذا يجب إرسال بعثات للاستفادة من تكوين في ميدان التسيير المؤسساتي الحديث هدا ما يعود بالنفع على نمط الإنتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة .

- **الأنظمة الجبائية :**

1 ابراهيم بخوجة، مذكرة ماجيستر ،دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروبية،كلية العلوم التجارية ،جامعة محمدخيضر ،بسكرة2012_2013ص 258.

إعادة النظر في المنظومة الجبائية بصفة عامة وجعلها أكثر مرونة وحداثة لتتكيف و المعايير الدولية وتحفيزا من اجل تشجيع المبادرة في فتح مؤسسات جديدة أي توسيعه النشاط الاقتصادي وتقليل من نسب التهرب والغش الضريبي.

❖ **فترة التأهيل الاقتصادي :**

فترة تأهيل الاقتصاد الوطني من اجل تنفيذ الشراكة الاوروجزائرية كانت قصيرة ،لكن هذا لا يمنع من سن بعض القوانين التنظيمية والتحفيزية لتجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبيبالإضافةإلىتأهيل للاقتصاد على صعيد كل الأعوان : الإدارة –المؤسسة –الجهاز البنكي والمالي (الجابية) – التشريع و القوانين – المحيط (المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة) .

❖ **تحسين الهياكل القاعدية :**

الموصلات– الموانئ وخدمات الموانئ والمطارات –الاتصالات– المناطق الصناعية–الطرق والجسور.

❖ **تحسين دور البنوك على جبهتين :**

✓ التدخل في تمويل الاستثمار.

✓ التدخل في تقسيم أداة حسب الشروط الدولية.

❖ **انسحاب وإفلاس شركات :**

توقع انسحاب وإفلاس شركات ذات قدرات صناعية ضعيفة حسب معايير التنافسية مما يتطلب حملة إعلامية واسعة لتحسيس من مخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية مع اقتراح آليات تطوير الاستثمار وفق أهدافمحددة يتم صياغتها.[1]

1 ص.حفيظ ، الجزائر لم يكن لها خيار سوى توقيع ، جريدة الخبر الأسبوعي ،العدد 145،من 10 إلى 16 ديسمبر ، 2001.

الخلاصة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لنهوض وترقية الاقتصاد الوطني على مستوى جميع القطاعات عامة وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والزراعي إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل عويصة تصنفها ضمن قائمة الدول النامية .

الجزائر لم تستفيد بعد من امتيازات الشراكة الاوروجزائرية حيث لا تزال اتفاقيات بكل ماتحمله من امتيازات للجزائر حبر على ورق والمستفيد الأكبر الجانب الأوروبي باعتباره يسعى إلى الدخول في شراكات مع دول جنوب المتوسط من اجل تصريف منتجاتها في الأسواق الجزائرية ،فيجب على الجزائر الرجوع والنظر في بنود الاتفاقية من اجل نفض الغبار على حقوقها المسلوبة .

تمهيد :

إن التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة يعني اندماجالاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و انفتاحه عليه من خلال الاستفادة من خبرات و نقل التكنولوجيا ، كما تساعد المؤسسة الجزائرية على مواكبة التطوير الدائم لنوعية المنتجات و الخدمات عن طريق التحويلات التكنولوجية التي تعتبر عاملا هاما لزيادة الإنتاج و تحسين جودته ، و ينجم عن هذاالاتفاق القائم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي عدة آثار على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، قد تكون إيجابية في صالح الجزائر أو سلبية في صالح الجانبالأوروبي.

المبحث الأول :علاقة الشراكة الاوروجزائرية بالقطاعات الاقتصادية في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد فهو يعلب دور مهم وفعال في زيادة ودعم القيمة المضافة على المستوى الوطني .

المطلب الأول : الشراكة على القطاع الصناعي.

يزخر القطاع الصناعي في الجزائر بعدة موارد وخيرات لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتطويره من خلال تزويدهبجملة من الاستثمارات لإنعاشه رغم هذا تواجه الصناعة في الجزائر عدة تحديات ومشاكل نذكر منها:

- ضعف الجودة وضعف القاعدة التكنولوجيا.
- التركيز على إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير.
- ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمي .
- ضعف دور البحث العلمي في ابتكار التطبيقات الصناعية .
- كثرة الأعباء الضريبية و جمركية التي تقع على عاتق المنتجين .[1]

1خصائص قطاع الصناعي في الجزائر :

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بجملة من مميزات متمثلة في التالي :

- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي .
- ✓ ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية .
- ✓ الحماية وضعف القدرة على المنافسة .

1 عايشي كمال ، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي ، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة باتنة ، 14_13نوفمبر 2006، سطيف ،ص 5.

- ✓ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعي .
- ✓ اعتماد على التكنولوجيا المستوردة
- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي [1]

• في ظل هذه المشاكل والمعوقات وفي ظل المتغيرات الدولية ومحاولة تعرف الجزائر على السياسيات الواجب إتباعها لتعظيم مكاسب القطاع الصناعي والتقليل من مشاكله ،في ظل هذه الظروف سارعت الجزائر إلى تطبيق برنامج إعادة التأهيل الصناعي من اجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولعل ابرز طرق الاندماج كان توقيع عقد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .[2]

2سلبيات وايجابيات الشراكة الاوروجزائرية على قطاع الصناعي :

إن إقامة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نتج عنها جملة من الآثار ،وفيما يلي سلبيات والايجابيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي :

- ✓ **السلبيات :**

• الانتقال من نظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات التجارية المقدمة من طرف واحد الأوروبي إلى نظام جديد للتنازلات التجارية .
• الاستفادة التامة للاقتصاد الأوروبي من تصريف فائض وتوسع في ظل السياسات المشتركة بينه وبين الجزائر
• انفتاح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية خاصة في القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو التي يكون فيها مستوى التنافسي لصناعة المحلية ضعيف .
• معانات الاقتصاد الجزائري من مشاكل واختلالات الهيكلية .
• انخفاض نسبة منافسة المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأوروبية .
• اعتماد الكلي على محروقات وعدم تنويع الصادرات خارج هذا القطاع .

1[1]حلوي صليحة ، تأثير الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الصناعي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيكالاورومتوسطي ،جامعة مستغانم،2011_2010 ص 65.

2[2]زرقين عبودة ، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،دائرة العلوم التجارية ، جامعةأم البواقي،2009ص 23

إن الآثار الظاهرة حاليا والمتوقعة في المستقبل تختلف حسب القطاعات وحسب درجة انفتاحها ومستوىكفاءتها في الأداء ضف إلى ذلك الرسوم الجمركية وغير جمركية التي تقدم العديد من المزايا للمصدرين الأوروبيين[1]

✓ **الايجابيات :**

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة والتحديات التي من شانها أن تحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير و التكنولوجيا .
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر الأساليب البيروقراطية و إدخال مزيد من المرونة في القوانين الاستثمارات مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسطية وقطع الغيار المستوردة مما يؤدي إلى تحسين نتائج المؤسسات .
- إن قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية تتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لدخولها إلى الأسواق الدولية لما تحمله من مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوروبية.[1]

الجدول رقم : 01المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية:2010-2014

	واردات و صادرات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات من المنتجاتالصناعية	115	87	56	44	41
الصادرات من المنتجات الصناعية	3,319	3,687	345, 4	4,340	4,696

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 8

يوضح الجدول أعلاه عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هدا بسبب التناقص الواضح لوردات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي مع تزايد صادرات الاتحاد

1[1]بودبار زهية ،أفاق منطقة التبادل الحر الاوروموتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر 2003_2002 ص 178.

.

1[1]حلوية صليحة ،نفس المرجع السابق،ص 71-72

الأوروبي نحو الجزائر ،هذا ما يعود بسلب على المؤسسات الجزائرية الغير قادرة على المنافسة الدولية.

المطلبالثاني: برامج إعادة الهيكلة

الإصلاح الهيكلي لمؤسساتنا الاقتصادية أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها ، ولقد بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات و تضمنت الإجراءات التالية :

إعادة الهيكلة:إعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة الصادر في عام 1995 المخطط يدور حول ثلاثة محاور هي:

*المجلس الوطني للمساهمات .

*المجمعات الهولدينغ .

*الشركات الفرعية .

وكان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو الانتقال من الاقتصاد الموجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق و المنافسة .

الخوصصة :

تم تبني هذه السياسة من طرف الحكومة الجزائرية منذ التسعينات و فيما يلي أهم ما قامت به في هذا المجال:

لجأت الجزائر إلى الخوصصة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ، إذ صادقت على القانون في 26/09/1995 من خلال الأمر (15/21) وفقا لما جاء به الاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

تعتبر الخوصصة مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطة قصد التخلي جزئيا أو كليا عن المؤسسات العمومية لصالح الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

دعم الاستثمار :

قامت الجزائر بإدخال تعديلات جديدة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار ، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز و التشجيع ، كما قامت بإعادة النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية ، و في

تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة ، و تمثلت أهم التطورات التشريعية و الإدارية التي أنجزتها الجزائر:

القانون الجديد دعم الاستثمار :

صدر قانون الاستثمار في الجزائر في 1993 و تضمن مجموعة من الإجراءات التشجيعية و الإعفاءات الضريبية التي جعلته من بين أفضل قوانين الاستثمار في البلدان العربية ، و زاد من أهمية قانون الاستثمار تحسن الأوضاع السياسية و الأمنية في البلاد ، إضافة إلى عوامل أساسية أخرى أهمها أن الجزائر تملك إمكانيات ضخمة من المواد الأولية التي يمكن تحويلهاو تصنيعها .ويتضمن هذا القانون المحاور الرئيسية التالية :

*حرية الاستثمار

*تطويرالاستثمار

*حماية و ضمان الاستثمار

تنص على المساواة بين المستثمرين أيا كانت جنسياتهم أو قطاعات نشاطهم ، وعلى حقهم في تحويل الأرباح و رأس المال ، كما وقعت على جميع الاتفاقيات المتعلقة به و منها :

- ✓ الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم الدولي .
- ✓ اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين .
- ✓ الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في بلدانها .
- ✓ الاتفاقية المغاربية لضمان الاستثمارات و حماية الملكية الصناعية و الفكرية .

***مساعدة و دعم الاستثمار** :

ينص قانون الاستثمار على تقديم حوافز ، تشجيعات وإعفاءات عامة ، كما يتضمن أنظمة وحوافز خاصة تمنح إلى المشاريع التي تتوجه إلى مناطق ترغب الدولة في تنميتها أو في توسيع آفاقها الاقتصادية ، وهناك حوافز خاصة بالمناطق الحرة .

***وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها**:

أنشأت الوكالة لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر ، فتقدم له الشروح و تمنحه المساعدة و الدعم حسب طبيعة المشروع كما تعمل الوكالة على الترويج للقروض الاستثمارية .

***النظام الجبائي** :

يتضمن النظام الجبائي البنود التالية : الضريبة على الدخل تتراوح بين الصفر إلى 40% من المداخيل التي تتجاوز 60.000 دج ، أما الشركات فتدفع ضريبة على أرباحها الصافية بنسبة 30% ، الضريبة على النشاط المهني 2.55% . اما بالنسبة لشبه الجبائي يتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي و يعادل 24% من الكتلة الإجمالية للأجور .

*** التشريع الاجتماعي :**

يتعلق هذا التشريع بالعلاقة بين الدولة و رب العمل و العمال بالنسبة لليد العاملة المحلية ، بحيث يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة ، أما العامل الأجنبي فيحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز عقده ثلاثة أشهر ، و تمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح مدتها بين 03 أشهر و سنتين قابلة للتجديد .

إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية:

في إطار إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية ، تم تنصيب اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يوم 15/09/2001 ، و اعتبر وزير الصناعة و إعادة الهيكلة الخطوة التي أقدمت عليها الوزارة و المتمثلة في تقديم جهاز التأهيل الصناعي تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة ، باعتبار أن المنافسة ستكون شديدة مستقبلا بعدما سيتم إلغاء أدوات الحماية التي تستفيد منها حاليا المؤسسات العمومية .[1]

المطلب الثالث : الشراكة الاورو جزائرية و قطاع الزراعة في الجزائر

كان الجانب الزراعي من بين أهم المحاور التي دارت في جولة مفوضات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وبعدها عقد هذه الاتفاقية .

وبموجب هذه الاتفاقية ومند خولها حيز التنفيذ تمت تحرير جميع المبادلات الخاصة بالمنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري .

1 خصائص قطاع الزراعة في الجزائر .

11 تقرير خاص بوزارة المالية صادر في السداسي الأول من سنة 2001

تتميز الزراعة في الجزائر بعدة خصائص ومؤهلات أهمها :

- ✓ تنوع كبير للأوساط الزراعية و المناخية.
- ✓ استعمال ضئيل للمواد الكيميائية.
- ✓ سوق معتبرة (محلية و جوارية للأسواق الخارجية: (الحوض المتوسط،البلدان الإفريقية).
- ✓ إمكانية وضع المواد في السوق على طوال السنة و خارج الموسم:
  - تشكيلة كبيرة من المواد .
  - منتجات ذات نوعية جيدة و حتى المواد البيولوجية.

الجدول رقم : 02 حجم الواردات والصادرات الاتحاد الأوروبي لسوق الجزائرية 2010-2014

الوحدة : مليون اورو

	صادرات و واردات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات المنتجات الزراعية	7, 200	156, 3	842, 2	3,196	3,604
الواردات المنتجات الزراعية	28	111	64	100	76

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 8

من خلال جدول أعلاه يتضح أن صادرات الاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية من المنتجات الفلاحية يفوق بشكل كبير صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي هذا راجع إلى

إلغاء الرسوم الجمركيةعلى المنتجات الفلاحية والذي يعتبر في صالح الجانب الأوروبي هذا الأخير الذي يطبق السياسة الحمائية لمواجهة المنتوجات الجزائرية التي للجزائر مصلحة في تحريرها .

2سلبيات وايجابيات الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الزراعي .

السلبيات :

- ✓ انخفاض مداخيل الدولة بعد إزالة الحقوق الجمركية على منتوجات الأوروبية بصفة كلية أو جزئية.
- ✓ مشاكل عدم التكافؤ بين القطاعات بسبب انخفاض الدعم المقدم لبعض قطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الزراعي الذي يتلقى الدعم من مداخيل الجباية .
- ✓ مشكل الإغراق التي تتخبط فيه الأسواق الجزائرية بغزو المنتوجات الأوروبية الزراعية ذات الجودة وأسعار تنافسية .

الايجابيات :

- ✓ دفع الجزائر لإعادة النظر في سياستها الزراعية من اجل زيادة إنتاجها الزراعي لتلبية السوق المحلية ومن اجل التصدير.
- ✓ تحفيز الجزائر إلى النهوض بالقطاع الزراعي من اجل عصرنته واستعمل طرق وتقنيات حديثة تسيير موارد تتميز بعقلانية أكثر على ماهي عليه ألان .
- ✓ توفير الكمية ،الجودة والأسعار التنافسية مما تتيح الفرصة اختيار الأفضل للمستهلك الجزائري [1]

المبحث الثاني : الشراكة الاوروجزائريةو ميزانية العامة و الاستثمار الاجنبي

من خصائص الاقتصاد الجزائري انه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وبعد الاتفاق استمر في ذلك وبشكل أوسع وهذا الاستيراد يؤثر علىالميزان التجاري وعلى الإيرادات الجمركية ، كذلك ستتأثر المؤسسات الاقتصادية وحجم الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول : الشراكة الاوروجزائرية و ميزانية العامة.

1الشراكة و الميزانية العامة :

1[1]د/ احمد لعمى ،ا/ غراب عمر ، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعي وأثرها على السياسات الزراعية ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة ورقلة 2003 ص 7،8 .

صادرات الجزائر لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية وبالتالي لا تطلب في الأسواق الخارجية رغم هذا قامت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بالتخفيض التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الصناعية بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وبإصدار الأمر 02_01في 2001الذي جاء بعض النسب الجمركية الجديدة ضف إلى ذلك ارتفاع كمية الواردات التي قدرت سنة 2008و 2009ب 28مليار دولار مقابل 11و 12مليار دولار في ألفية الأولى والثانية وهدا راجع أساسا إلى تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي هذا ما أدى إلى تراجع كبير وخسارة في الموارد المالية الناتجة عن إيرادات الجبائية والجدول التالي يوضح تراجع الميزانية العامة للدولة من خلال انخفاض نسب الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم :6الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2001_2011

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
PIB	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.6	9366.6	11090	10034.3	12050	14384.8
المحروقات	14439	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180	5281.8
PIB خارج المحروقات	2783.2	3045.7	3378.6	3830.6	4210.7	4638.4	5277.3	6092.4	6925.5	7869	9100

european commission, european union trade in goods with algeria , directorate general for trade , p 9

الجدول أعلاه يفسر تطور الاقتصاد الجزائري بحيث ارتفع الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2001-2011انتقال من 4227.1مليار 2001إلى 7563.6مليار 2005 بمعدل 83.43%يعود هذا إلى 7563.6في سنة 2005 بمعدل 83.43يعود هذا إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام وارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات أما بالنسبة للعائدات خارج المحروقات فهو مرتفع لكن يبقى الاقتصاد الوطني رهينة العوائد المتحصل عليها من تصدير المحروقات وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمي بحيث تمثل مدا خيل المحروقات أكثر من 45% من إجمالي الناتج الداخلي الخام .

الجدول رقم 07:خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي 2015_2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0

SOURCE :ANDI ;IBID

من الواضح أن انخفاض الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015 اثر سلبا على موارد المالية للجزائر مما أدى إلى خسائر مالية معتبرة في الناتج الحلي الإجمالي ،وخاصة وان الجزائر من البلدان النامية والتي تعتمد على الموارد الجبائية لتغذية خزينتها العمومية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي كذلك إلى انخفاض موازي في النفقات العمومية .[1]

2 الشراكة و القطاع الجمركي :

من بين انعكاسات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ببداية 2002 من بين هذه الإحصائيات نذكر ما يلي:

* خسائر تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية بالنسبة للجزائر في مرحلته الأولى تتجاوز 100 مليار أو ما فوق 2.1 % من الناتج المحلي الخام .

* سيرتفع نصيب المواد غير الخاضعة للضرائب و الرسوم الجمركية عام 2004 إلى 2.01 % لترتفع إلى 13.6 % عام 2005 وقرابة 37 % عام 2010 و يتجاوز 60% عام 2015 .

* معدل الخسائر المسجلة بالنسبة للعائدات و المداخيل الجبائية و الجمركية تقدر بـ: 7.78 % سنويا ، أما الخسائر المرتقبة خلال 10 سنوات فتقدر بـ: 40.75 % من هذه العائدات و المداخيل .

* معدل الخسائر المسجلة بإضافة الحق الإضافي المؤقت يقدر بنسبة 20.52 % عام 2005 و 10.29عام 2006 .

* نسبة فقدان مناصب العمل بالنسبة للقطاعات الصناعية تتراوح ما بين 1 و 5% من تعداد العمال .

---

1 فيروز سلطاني،دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ،دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورومتوسطية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2012/2013،ص 184-185

* صادرات الجزائر اتجاهالاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات تظل هامشية و ضعيفة و لا تتعدى نسبة 3%

الجدول الأول يبين الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي أما الثاني واردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال فترة عشر سنوات .[1]

الجدول رقم 8 : الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي 2010_2000الوحدة : مليون دولار

ا.ص.ا = اجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي

ص.خ.م = الصادرات خارج المحروقات

ن.ص.خ= نسبة الصادرات خارج المحروقات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ا .ص. ا الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
ص .خ .م	467.7	460.7	485.3	516.7	572.7	596.6	708.6	912.2	12163	628.1	1005.9
ن .ص .خ محروقات %	3.39	3.73	4.10	3.56	3.29	2.33	2.46	3.39	2.95	2.71	3.59

المصدر: المديرية العامة لجمارك ،المركز الوطني للاعلام والاحصاء

من خلال الجدول يتضح ان صادرات الجزائر تميزت بالزيادة في قيمتها الإجمالية بعد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في فترة 2005-2008 كما هو الحال بالنسبة لصادرات خارج المحروقات حيث بلغت سنة 2010معدل نمو 68.25% خلال فترة 2005 -2010 مقارنة بسنوات السابقة قبل الاتفاقية .

لكن تبقى نسبةصادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتعدى 4.89%،هذه النتائج تظهر أن من الصعب جدا أن تتغير نسب صادرات الجزائر خارج المحروقات في الأجل المتوسط فيجعل الجزائر تطوير إنتاجها و سعي وراء تحقيق تنافسية أكثر للمؤسسات الوطنية .

[1] رضوان ايمان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2015_2014 ص 125.

الجدول رقم : 9 تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي 2010_2000 الوحدة: مليون دولار

EU= الاتحاد الاوروبي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات من EU	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	2077.2	20704
معدل النمو %	_	12.31	14.04	18.15	26.94	11.47	4.21	23.01	45.47	45.47	_0.33
نسبة الواردات الكلية %	57.29	59.38	56.06	58.77	56.31	55.28	54.66	52.22	53.15	53.15	51.15

المصدر :CNISالمبادلات الخارجية الجزائرية الفترة بين 1963-2010.

من خلاله نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر خلال فترة 2000-2010 سواء في أوروبا آو بقية العالم لكن واردات الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر 50%من الواردات الكلية وهذا بسبب التفكيك الجمركي لمجموعة من القوائم خلال 5 سنوات الأولى في إطار الاتفاقية أما زيادة الواردات من 2007-2008فهذا راجع إلى المزيد من التفكيك الجمركي لقوائم المنتجات الصناعية.

المطلب الثاني : الشراكة الاوروجزائرية و المؤسسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي :

1المؤسسات الاقتصادية :

الايجابيات :

*التطور الدائم لنوعية منتجاتها و خدماتها وكذا طريقة تسييرها .

* تؤدي بالمؤسسة الجزائرية إلى الصمود و المحافظة على حصتها في السوق ، بل اقتحام أسواق جديدة .

* تساعد المؤسسة على البقاء في السوق و الديمومة .

* الرفع من قدرة المؤسسة التنافسية .

* القضاء على العجز المالي (المديونية).

* زيادة رأس المال و بالتالي الزيادة في الاستثمار .

* التحكم في التكاليف الإنتاجية وتقليصها .

كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون في تطوير دائم من خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها .

- سلبيات :

رغم ايجابيات المذكورة أعلاه لكن هناك سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منها:

عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية مما يؤثر على المؤسسات الإنتاجية و بالتالي على الاقتصاد الوطني .

* غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة وهذا قد يرفع معدلات البطالة.

* التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الواردات نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري من جهة ، و جودة المنتوج الأوروبي من جهة أخرى .

* انخفاض المدخول الجبائي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها وهي التي تشكل منذ الاستقلال مورد هام لتمويل الميزانية ، مما سيؤثر سلبا على إيرادات الدولة.

* نقص الدعم المالي و التقني المقدم للقطاع الزراعي.[1]

2 الاستثمار الاجنبي:

11حلوي صليحة ، تأثير الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الصناعي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيك الاورومتوسطي ،جامعة مستغانم،2011_2010 ، ص 75.

تعتبر الجزائر من دول المقيدة للاستثمارات الأجنبية بحيث لم تكن هناك قوانين و تحفيزات لتشجيع الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري رغم تقديم الجزائر بعد أزمة البترولية لثمانينات من

القرن الماضي لامتيازات وضمانات كافية للمستثمرين الأجانب بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى

الجزائر ضعيفة باستثناء مجال البترولي[2].

الجدول رقم :4

ملخص المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011.

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الإستثمارات المحلية	46833	99.05	4414144	67.10	672921	89.19
الشراكة	209	0.44	851473	12.94	26106	3.46
الإستثمارات الاجنبية المباشرة	242	0.51	1312905	19.96	55424	7.35
مجموع الإستثمارات الأجنبية	451	0.95	2164378	32.90	81530	10.81
المجموع العام	47284	100	6578522	100	754451	100

Source : Ibid.

ما يستخلص من الجدول اعلاه ان : الاستثمار المحلي في الجزائر يأخذ الحصة الاكبر من اجمالي الاستثمارات بنسبة 10 .67%مستثمرة ويضم اكثر من اجمالي المبالغ المستثمرة ويضم اكثر من 89%من عدد مناصب الشغل اما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية فلا تتعدى 1%من عدد المشاريع الاجمالي و نسبة 32% ,90من اجمالي المبالغ المستثمرة وبنسبة % 10.5فقط من عدد المناصب المشغولة خلال فترة 2002-2011 .

الجدول رقم :5

[2] د/ سمينة عزيزة ، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،مجلة الباحث عدد 09،2011ص 159.

مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر للفترة 2002-2011.

الإقليم	عدد المشاريع	٪	المبلغ(مليون دج)	٪
أوروبا	230	50.99	313200	14.47
داخل الإتحاد الأوروبي	190	42.13	272550	12.59
آسيا	31	6.87	512196	23.66
أمريكا	9	1.99	58821	2.72
دول عربية	174	38.58	1258036	58.13
أفريقيا	1	0.22	4.510	
أستراليا	1	0.22	2.974	-
متعدد الجنسيات	5	1.12	14641	0.67
المجموع	451	٪100	2164378	٪100

Source : ANDI, Ibid.

من الجدول يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر بنسبة تقارب 60%ويعتبر اكبر متعامل اقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى دخول الجزائر في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي آما الدول العربية فهي الأولى من حيث المبلغ الإجمالي المستثمر بنسبة 58.13%ثم تليها دول أسيا بنسبة % 23.66من قيمة المشاريع الإجمالية ،فالاتحاد الأوروبي لم يلعب الدور المتفق عليه في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لتشجيع المؤسسات الجزائرية على الإنتاج خارج المحروقات وتحفيزهم لتصدير من خلال الاستثمارات لان مشاريع الاستثماري للاتحاد الأوروبي في الجزائر غير كافية .

المبحث الثالث : الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل و القدرة الشرائية في الجزائر

تختلف أثار اتفاقية الشراكة الاوروجزائريةمن مستوى إلى آخر وحسب طبيعة كل قطاعسواء من حيث الايجابيات أو سلبيات كذلك بالنسبة لقطاع الشغل والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

المطلب الأول: الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل و القدرة الشرائية

1 الشراكة الاوروجزائريةو قطاع الشغل

قد تتسبب الشراكةالأوربية في تسريح عدد مهم من العمال بسبب غلق المؤسسات الاقتصادية المحلية وذلك نتيجة لانخفاض الطلب الكلي للمنتجات المحلية بسبب دناءة جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأقل سعرا بالإضافة إلى أن لا تستطيع المؤسسات المحلية مواجهة ومنافسة المنتجات الأوروبية وهذا راجع إلى خصائص سوق العمل الجزائري المتمثلة فيما يلي :

- ✓ ضآلة اليد العاملة المؤهلة .
- ✓ عدم وجود توافق بين عدد خرجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل .
- ✓ عدم وجود بنك معلوماتي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بالشغل.
- ✓ تفشي البيروقراطية داخل إدارات مما يعيق حركة الاستثمارات.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.[1]

❖ **<u>السلبيات</u>** :

من الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى:

- ✓ إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح.
- ✓ كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة.

فالدراسات أبرزتأن جزائر ستفقد ما قدره 96000 وظيفة مهددة للقطاع الخارجي ، وتقدرها وزارة التجارة بأكثر من 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (24.8 % بالنسبة للجزائر) حسب إحصائيات 2005.

- ✓ بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة.

1 1أستاذ رحيم حسين ،حاجي فطيمة، إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة،2010،ص 11_10 .

عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات حمائية للصناعات و على المساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي والعمل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.[1]

2 الشراكة على القدرة الشرائية:

من خلال المؤشر العام لأسعار السلع في السوق المحلية الجزائرية فان أسعار المنتجات المستوردة لم تنخفض في إطار التفكيك الجمركي بل بالعكس زادت ارتفاعا مما اثر على القدرة الشرائية للمستهلك وهذا ما يعكسه المنحنى التالي:[2]

الشكل رقم 01: مؤشر أسعار المستهلك من 2007_2013

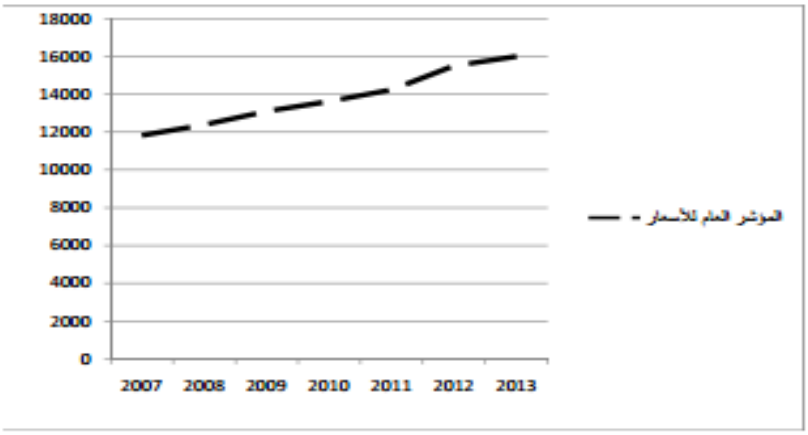

المصدر : www.ons.dz/-prix-a-la consommation-.html

- بالرغم من التخفيض الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية التفكيك الجمركي الخاص بالشراكة فان أسعار السلع المستوردة لم تنخفض مما انعكس سلبا على تكلفة الإنتاج للمنتجات التي تعتمد في صناعاتها على المواد المستوردة مما انعكس سلبا على قدرة الشرائية للمستهلك الذي كان ينتظر انخفاض الأسعار السلع المستوردة ومنتجة محليا كنتيجة

11 بوزهرة محمد ، بن سدرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،13-14 نوفمبر 2006، ص 9.

2 رضوان إيمان ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2015_2014 ص 123

لتوفر هذا السلع بكثرة وانخفاض كلفتها أعباء مالية منحى بها في إطار الاتفاق دون الاستفادة منها والمتمثلة أساسا في إيرادات نتيجة الإيرادات الجمركية المفقودة نتيجة تفكيك الجمركي ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الأسعار بسبب احتكار السوق من طرف بعض المؤسسات المحدودة والتضخم المستورد.

الجدول رقم : 3

تطور الرقم القياسي السنوي لاسعار الاستهلاك للفترة 2002-2011

(الأساس 2001=100)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي	102.6	106.4	110.9	113.9	113.0	121.0	127.2	135.5	141.0	149.1
التغير%	2.5	3.7	4.2	2.8	1.8	4.3	5.1	6.5	4.1	5.8

SOURCE :ANDI ;IBID

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع اسعار الاستهلاك المستمر في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 جاء لهذا الارتفاع موزات مع تطبيق الاتفاقية محدد خلال 6 سنوات الاولى رغم تفكيك الجمركي لرسوم وهذا مايؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائرين وهذا مايعكس مجددا عدم توازن الشراكة الاوروجزائرية .[1]

المطلب الثاني :شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية.

- لا يمكن للجزائر مجابهة هده الانعكاسات إلا إذا أعادة النظر بشكل عقلاني في العناصر التالية:

- **حاجيات الاقتصاد الوطني :**

ويقصدبذلكتسطيرأولوياتومتطلباتالسوقالجزائريوتسليطالضوءعلىأهمالقطاعاتالحساسةالتي مسهااتفاقالشراكةونظرفيكيفيةتدعيمهاأوإعادةتأهيلهاوهدامناجلالبقاءوالتوسعومواصلةمختلف النشاطات الاقتصادية لمنافسة المتوجات الأوروبية وفق ما يتطلبه السوق .

- **العمال المسرحين :**

أي التفكير في مصير هؤلاء العمال و كيفية إعادة تشغيلهم ودمجهم في مشاريع أخرى جديدة بتقنيات حديثة و مؤهلة خاصة من ناحية التسيير للاستفادة من خبراتهم المهنية

11 ابراهيم بخوجة، مذكرة ماجيستر ،دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروبية،كلية العلوم التجارية ،جامعة محمدخيضر ،بسكرة 2013_2012ص 258 .

بالإضافة إلى ذلك دمج العمال المسرحون من جديد يوفر تكاليف تكوين أو إعادة تأهيل عمال جدد .

- **تكوين الكفاءات**

إن انهيار المؤسسات العمومية كان في اغلب الأحيان ناجما عن كفاءات تسييريه هشة ،لذا يجب إرسال بعثات للاستفادة من تكوين في ميدان التسيير المؤسساتي الحديث هدا ما يعود بالنفع على نمط الإنتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة .

- **الأنظمة الجبائية :**

إعادة النظر في المنظومة الجبائية بصفة عامة وجعلها أكثر مرونة وحداثة لتتكيف و المعايير الدولية وتحفيزا من

اجل تشجيع المبادرة في فتح مؤسسات جديدة أي توسيعه النشاط الاقتصادي وتقليل من نسب التهرب والغش الضريبي.

- **فترة التأهيل الاقتصادي** :

فترة تأهيل الاقتصاد الوطني من اجل تنفيذ الشراكة الاوروجزائرية كانت قصيرة ،لكن هذا لا يمنع من سن بعض القوانين التنظيمية والتحفيزية لتجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبيبالإضافةإلىتأهيل للاقتصاد على صعيد كل الأعوان : الإدارة –المؤسسة –الجهاز البنكي والمالي (الجابية) – التشريع و القوانين – المحيط (المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة) .

- **تحسين الهياكل القاعدية :**

الموصلات- الموانئ وخدمات الموانئ والمطارات –الاتصالات- المناطق الصناعية-الطرق والجسور.

- **تحسين دور البنوك على جبهتين :**
  - ✓ التدخل في تمويل الاستثمار.
  - ✓ التدخل في تقسيم أداة حسب الشروط الدولية.
- **انسحاب وإفلاس شركات :**

توقع انسحاب وإفلاس شركات ذات قدرات صناعية ضعيفة حسب معايير التنافسية مما يتطلب حملة إعلامية

واسعة لتحسيس من مخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية مع اقتراح آليات تطوير الاستثمار وفق أهدافمحددة يتم صياغتها.[1]

الخلاصة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لنهوض وترقية الاقتصاد الوطني على مستوى جميع القطاعات عامة وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والزراعي إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل عويصة تصنفها ضمن قائمة الدول النامية .

الجزائر لم تستفيد بعد من امتيازات الشراكة الاوروجزائرية حيث لا تزال اتفاقيات بكل ماتحمله من امتيازات للجزائر حبر على ورق والمستفيد الأكبر الجانب الأوروبي باعتباره يسعى إلى الدخول في شراكات مع دول جنوب المتوسط من اجل تصريف منتجاتها في الأسواق الجزائرية ،فيجب على الجزائر الرجوع والنظر في بنود الاتفاقية من اجل نفض الغبار على حقوقها المسلوبة .

11 ص.حفيظ ، الجزائر لم يكن لها خيار سوى توقيع ، جريدة الخبر الأسبوعي ،العدد 145،من 10 إلى 16 ديسمبر ، 2001.

تمهيد:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر بنسبة 60 بالمئة وتعتبر الأسواق الجزائرية هي الأخرى من أهم أسواق تصريف فائض منتجات الاتحاد الأوروبي واحد أهم المصادر الطاقوية في المنطقة المتوسطية .

في ظل هذه المعطيات تسعى الجزائر جاهدة إلى بناء شراكة عادلة ومتوازنة مع شريكها الأوروبي وترغب في تحقيق رهاناتها وآفاقها المستقبلية المسطرة منذ توقيع عقد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية من خلال إقامة منطقة تبادل حر بحلول عام 2020.

المبحث الأول : مشاريع توأمة و مشاريع الشراكة الاقتصادية

تم إطلاق ثلاثة مشاريع توأمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في الميدان الفلاحي بهدف تسهيل وصول المنتوجات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بالإضافة الى مشروع- باج- مشروع المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة .

المطلب الأول : مشاريع توأمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

1 مشاريع التوأمة :

تندرج هذه المشاريع في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي بقيمة 6 ملايين أور لاستكمال الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية ،ستنشأ هذه المؤسسات من اجل التعرف على المنتجات الزراعية من خلال العلامة الفارقة المتعلقة بالمنشأ ورشحت ثلاث منتوجات نموذجية ("دقلة نور" لتولقا و "التين الجاف" لبني معوش و" زيت المائدة" لسيق).

- ✓ المشروع الأول :يتعلق بتعزيز القدرات البشرية في مجال الصحة الغذائية .
- ✓ المشروع الثاني : يهتم بعصرنة الخدمات البيطرية الجزائرية على المستويين المركزي و المحلي.
- ✓ المشروع الثالث : يتمثل في ضمان دعم تقني للإدارة من أجل تطبيق نظام نوعي خاص من خلال المؤشرات الجغرافية و تسميات المنشأ.

وسيضمن هذا النظام "مردود متساوي للفلاحين المعنيين و حماية للمنتوجات من كل تقليد إضافة إلى توفير معلومات دقيقة حول المنتوجات تملك خصائص مرتبطة بالمنشأ الجغرافي

وسيتم تطبيق هذه المشاريع في غضون سنتين بالشراكة مع فرنسا و إيطاليا ابتداء من 2014 وكأقصى تقدير 2016.

هذا المشروع سيوفر للجزائر فرصا تجارية جديدة على مستوى السوقين المحلية و الخارجية و سيساهم في التأكيد

على الغنى الثقافي و الغذائي الجزائري.[1]

2المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

استفادة الجزائر من مرصد وطني للبيئة والتنمية المستدامة بنظام وطني لرصد المعلومات البيئية وما يسمى

بنكك المعلومات البيئية في فيفري 2016 في اطار مشروع التوأمة مؤسساتية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بهدف تحسين قدراته التشغيلية وتنفيذ النظام الوطني للمعلومات البيئية، لتفعيلها في إطار بنك للمعلومات بالإضافة ان بنك المعلومات البيئية يمكن من جمع المعلومات ومعالجتها لصالح وزارة البيئة عن طريق المخابر الـ 24 الوطنية و الجهوية 4 للمراقبة البيئية التي يضمها المرصد و 18 محطة مراقبة للبيئة تعنى بالمياه السطحية والجوفية والمحيط البيئي ومراقبة التلوث الجوي والبحري، وكذا من خلال جلب معلومات من باقي القطاعات التي لها صلة بالبيئة وحتى تلك التي لا صلة لها به ،هذه الهيئة الجديدة تقوم بتقديم معلومات استراتيجية بعضها يخضع للسرية والآخر يستغل إما مجانا أو تجاريا لفائدة المؤسسات والخواص.

خصص الاتحاد الأوربي مبلغ 34 مليون أورو لدعم أسلاك القطاعات التابعة للبيئة في الجزائر ضف الى ذلك

- 850 الف أورو في شكل خبرة ومعطيات وتكوين، وأزيد من 10 ملايين دج من الجانب الجزائري ممثلة في تجهيزات ووسائل لتمويل هذا المشروع وجني تماره مع افاق 2018.[1]

11مقال منشور عن وكالة الأنباء الجزائرية في 13 اكتوبر 2014 ، تاريخ الدخول 13 ماي 2016 على ساعة 8 :00 صباحا . http://www.aps.dz/ar/economie/8499.

1[1] مقال منشور في موقع جزايرس ، تاريخ نشر 24 اوت 2012 تاريخ الدخول 13 ماي 2016 على ساعة 13 : http://www.djazairess.com/echchaab/53725.00

المطلب الثاني : برنامج باج(BAG)لدعم الشغل _الشباب ومشروع للجامعة الجزائرية .

1برنامج باج(BAG)لدعم الشغل _الشباب:

يندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية لمكافحة البطالة من خلال وضع العديد من أجهزة الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب.

انطلق هذا المشروع في سنة 2014 بعد تأخر سنتين وألان في مرحلة التحضير للانطلاق الفعلي وعلى وشك الانتهاء بنسبة 95% وخصص لهذا المشروع غلاف مالي قدره 26 مليون اورو وتم تقسيمه كالتالي :

- 23.5 مليون اورو ممولة من الاتحاد الأوروبي موجهة لتغطية السير الجاري للمشروع المتعلق بتنفيذ البرامج التقديرية.
- 2.5 مليون أورو ممولة من الجزائر لوضع التجهيزات الضرورية وتغطية أعباء المستخدمين.

تم اختيار أربع ولايات نموذجية :عنابة، بشار، خنشلة ووهران وقدر أقصى حد لإكمال هذا المشروع في بداية سنة 2018، يعتبر هذا المشروع برنامج متعدد القطاعات سيضاف إلى مختلف البرامج الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم الإصلاحات والعمليات المسطرة في اتفاقية الشراكة التي تشجع مقاربة شاملة للشباب ،وستستفيد المجالس الشعبية البلدية و الجمعيات المحلية من الإعانات المالية لتنفيذ مشاريع تشغيل الشباب المتواجدة بإقليمها المسطرة ضمن برنامج باج.[1]

2مشروع ابن رشد للجامعة الجزائرية :

كما ستستفيد الجامعات الجزائرية من مشروع "تمبوس-كومبير –ابن رشد" ___tombous compirوتم اطلاق هذا المشروع في جامعة قسنطينة وحسب الخبيرة الاوروبية _مارغرين_margarine_إن هذا المشروع سيكون مفيدا جدا للجامعة الجزائرية أو أي

[1] محمد.ب، حسينة.ل، برنامج باج ، جريدة المساء ، 17-01-2015،تاريخ الدخول 12_05_2016 على الساعة 9 : 00 http://www.el-massa.com/dz.

مؤسسة جزائرية للبحث العلمي تعزيز تواجدها ضمن هذا المشروع وذلك من أجل الاستفادة قدر الإمكان من هذا البرنامج الممول من طرف اللجنة الأوروبية .

يضم 80 جامعة ويساهم منذ سبتمبر 2008 في تدويل جامعات المغرب العربي و تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي و البحث بكل من الجزائر والمغرب و تونس.

وهذه الجامعة مدعوة للمشاركة في مشاريع أوروبية خلال الفترة 2014-2016 كما ستتميز هذه الفترة بتكوين 52 خبيرا من هذه الدول الثلاث منهم 18 خبير من الجزائر وهذا خلال 3 سنوات.

و تم تخصيص غلاف مالي قدره 900 ألف أورو من طرف الاتحاد الأوروبي لتمويل عملية تكوين هؤلاء الخبراء. وتجمع هذه الدورة التكوينية 26 مشاركا منهم 20 عضوا من جامعات مغاربية و 6 ممثلين عن مؤسسات أوروبية للتعليم العالي عضوة في هذا المجمع (3 جامعات فرنسية و 1 إيطالية و 1 إسبانية و 1 إيرلندية) .

يعتبر هذا المشروع من اشكال التعاون التي تعزز التعاون في ميدان البحث و التطور التكنولوجي و التبادلات الأكاديمية وإنشاء 12 موقعا نموذجيا للرصد وتحويل المهارات وتكوين الخبراء والمسؤولين للمشاريع الأوروبية يعد من

بين النتائج المنتظرة في آفاق 2016-2020[1].

المطلب الثالث : برنامج مياه 2 ومشاريع للشراكة الاقتصادية

استفادة الجزائر في اطار اتفاقية شراكة الاوروجزائرية من برنامج دعم قطاع المياه و التطهير مياه 2 وهذا ماسوف يتم تفضيله في هذا المبحث.

1برنامج مياه "2":

استفادة الجزائر من برنامج دعم قطاع المياه والتطهير مياه 2 و الان البرنامج جاري الانجاز ب 99%ومازالت

الأشغال متواصلة ،يقدر الغلاف المالي الموجه المشروع ب 40 مليون الاورو قدم الاتحاد الأوروبي 30 مليون أورو منها مقابل 1 مليار دج دعم من طرف الجزائر.

11 ا.جميلة ، مقال منشور في جريدة المساء في 13مارس 2001 تاريخ الدخول 13 ماي 2016 على ساعة 12: 00

http://www.el- massa.com/dz

وسيحقق هذا البرنامج النموذجي نتائج هامة على مستوى تحسين قدرات الموارد البشرية للديوان الوطني للتطهير بالتوجه نحو التكوين التطبيقي بمجرد دخوله حيز التنفيذ الفعلي في اواخر 2016.

وسيتم توجيه 20 مليون أورو لخزينة الدولة عند انجاز الاهداف المسطرة في إطار الاتفاقية المالية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي فيما تم تقديم 10 مليون اورو كمساعدة تكميلية للتكفل بتكاليف استخدام الخبراء وتحقيق الاهداف الاربعة:

- تخطيط الاستراتيجية لتعزيز الأداء .
- الشفافية في التخطيط المالي .
- تدعيم وتعزيز القدرات التقنية للموارد البشرية .
- إدارة واستغلال شبكات التطهير.

❖ وفي مجال التكوين التطبيقي للموارد البشرية استفاد 1031 إطار بوزارة الموارد المائية من التكوين خلال 600 يوم بالإضافة إلى دعم مركز التكوين في مهن التطهير ببومرداس قيد الانجاز والمدرسة العليا لإدارة الموارد المائية بوهران قيد النشاط بمساعدة 25 خبير دولي سيسمح بتحسين نوعية الخدمة العمومية في مجال التطهير ب 9000 مقعد بيداغوجي و 110سرير بالإضافة الى قاعات للأعمال التطبيقية والمحاضرات و 3 عمارات تقنية و 16 قاعدة بيداغوجية. .

❖ كما سيستفيد 20 مهندس تابع للديوان من تكوين خاص حول طرق تكوين المتربصين(هندسة التكوين) حيث تم الاعتماد على خبراتهم في إطار العملية منذ 2012 بالإضافة إلى تصميم 21 مقياس عمل يعتمد عليه في توجيه الدروس التطبيقية للمتربصين .

❖ سيتم ارسال بعثات من الاطارات إلى الخارج لغرض التكوين وتعزيز قدراتهم في التحكم بالأنظمة البيداغوجية في ظل الهدف المسطر لمنح القدرات البشرية والتنافسية والمهن الأولوية خلال سنوات 2016 إلى 2020[1] .

2مشاريع الشراكة الاقتصادية :

1 1 وكالة الانباء الجزائرية في 15افريل 2015 تاريخ الدخول في 11 ماي 2016 على الساعة 17 :30.
http://www.aps.dz/ar/economie/14903-2015

توقيع 5مشاريع للشراكة الاقتصادية بين الجزئر وفرنسا تحث عنوان الجزائر فرنسا شراكة امتياز بحيث تمس مجالات متعددة والانطلاق الفعلي لهذه المشاريع سيكون بداية سنة 2017 والتالي قائمة هذه المشاريع :

- ✓ المشروع الاول : تثمين النفايات الحديدية وغير حديدية بمنطقة صناعية واد تليلات وهران
- ✓ المشروع الثاني و الثالث : سوفترار البرمجيات سيسمحان للجزائر بحيازة المصادر لإيواء البرامج الخاصة بها في مجال المعلوماتية
- ✓ المشروع الرابع : عتاد مشروع آخر لإنتاج المعدات والعتاد الفلاحي، وبرمجية "سوفتوار" _softwer_لإدارة المرضى في المستشفيات وفي منازلهم
- ✓ المشروع الخامس : مكافحة يتعلق بمكافحة تبذير الخبز والمعجنات، وهو المشروع الذي يتضمن نظاما للتوزيع وحق الامتياز .

تندرج هذه المشاريع ضمن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بهدف خلق قيمة مضافة لاقتصاد الطرفين لخلق مناصب شغل وتحقيق النمو الاقتصادي . [1]

كما وقعت الجزائر اتفاقيتين لتمويل مشاريع فيقطاعي العدالة و التشغيل و دعم عمليات تنويع الاقتصاد ببروكسل لمدة ثلاث سنوات 2017_2004بهدف تمويل الاعمال المنجزة في إطار إصلاح العدالة و المشاركة المواطنية و تنويع الاقتصاد و كذا تلك المرتبطة بسوق العمل و استحداث مناصب الشغل .

تتراوح قيمة التمويل بين 121و 140 مليون اورو اما الاتفاقية الثانية حول مشاركة جزائر في برنامج الاتحاد الأوروبي المفتوحة للبلدان الأخرى خاصة في ميدان تحويل التكنولوجيا و تبادل الخبرات في اطار تمويلات اوروبية لتحقيق عدد من البرامج والمشاريع في الجزائر .

[1] مقال منشور على موقع جريدة الجزائر،تاريخ الدخول 12-05-2016 على الساعة 00:09
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=2924

تعتبر هذه المساهمة الاوروبية شكل من اشكال الدعم لمواجهة المشاكل الناتجة عن انخفاض الهائل لأسعار النفط وتندرج هذه الاتفاقية في اطار التعاون بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي .[2]

- كما تم الاتفاق على اربع مشاريع اخرى في ماي 2015في اطار اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى على ان تدخل حيز التنفيذ بداية 2016 في المجالات التالية:

الكهرباء ،المحروقات ،هندسة الصناعية ،انظمة التسيير ،الاستشارة والخدمات الرقمية .

بالإضافة الى اتفاقيتين للجنة مختلطة الاقتصادية الفرنسية الجزائرية (معهد ثقافي جزائري ،المدرسة الدولية الجزائرية) .

ومشاريع اخرى معدة للتوقيع تخص إنتاج العوازل الكهربائية للضغط العالي و تلك الخاصة بصمامات المحروقات

كما سيتم إنشاء شركة مختلطة في مجال الهندسة الصناعية و أنظمة التسيير و أخرى في ميدان الاستشارة و

الخدمات الرقمية.

و على هامش اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى تم التحفظ على توقيع المشروع الرئيسي المتعلق بإنشاء مصنع بوجو-سيتروان_pegou et citrowen_ في الجزائر و تلك المتعلقة بتثمين الفوسفات و إنتاج الغاز الصناعي و كذا النقل بالسكك الحديديةتحضير لاستكمال افاق 2020 .

كما انه من المتوقع جدا أن يتم في إطار الاتفاقية بين الجزائر و جيكا و لافارج_jika et laverge_ التوقيع على ثلاثة اتفاقات لتأهيل مصنع الاسمنت برايس حميدو و انجاز قطب تكنولوجي و إنشاء أرضية لتصدير الاسمنت في مطلع 2017.[1]

المبحث الثاني : الروئ المستقبلية لشراكة الاوروجزائرية

---

2 2http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150604/42813.htm 20--05-2016l

مقال منشور في موقع اذاعة الجزائر في 04-06-2015،تاريخ الدخول 19-04-2016 على ساعة 14 :00 .

1 1 http://www.medafco.org/node/514894 تاريخ الدخول 19-04-2016 على ساعة 14 :30

المطلب الأول : السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروبية:

هناك ثلاث سيناريوهات يمكن أن تلخص مستقبل الشراكة الأوروبية .

السيناريو الأول:

استمرار الأوضاع الحالية مع تغير طفيف من مبدأ أن محددات الشراكة لازالت تقف أمامها الكثير من العقبات العويصة،على غرار الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار التفريق الديني والحضاري وعدم قدرة أوروبا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيلوان دور الاتحاد الأوروبي لا يعارض خيارات أمريكا وإسرائيل بل هو مكمل له.

السيناريو الثاني :

نجاح مسار الشراكة الاورومتوسطية ،بحيث يلعب الاتحاد الأوروبي دور بارز في مستقبل العلاقات الدولية وفي المنطقة الاورومتوسطية لأنه يتجه نحو التنامي السياسي و التأثير في مجريات الأحداث بالمنطقة من اجل استقرارها بهدف تكوين أسواق واسعة للاتحاد لتعزيز اقتصاديات أوروبا كمقدمة لتشكيل كتلة اقتصادية ضخمة تقف في مواجهة التكتلات الاقتصاديات الكبرى على غرار تجمع البر يكس واقتصاديات الصين وروسيا .

وهذه الشراكة تبين قدر الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة.

كما أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر يعد انجازا للشراكة أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط-الجزائر - ودول العربية الأخرى دخول بقوى وغزو الأسواق الأوروبية ،فكل مكسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز التكامل الاورو متوسطي كما أن الإصلاحات الديمقراطية التي قامت بها دول جنوب المتوسط فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الاورومتوسطية بأكثر واقعية وفعالية .

السيناريو الثالث:

فشل الشراكة الاورومتوسطية ،يرى الكثيرون أن زمن حروب قد مضى وان الشعوب العربية لم تعد تؤمن بالقيم الإيديولوجية وأصبحت تثور ضد السياسات الأجنبية الجائرة

وأصبحت الأولوية للانجازات الملموسة وبالتالي فان الطرف الأوروبي غير مستعد لتقديم سياسات ناجحة وفعلية وكل أولوياته المستقبلية هي الاستعداد للجهة الشرقية وتسخير كل الإمكانيات لذلك مع تامين المحيط الجنوبي بأقل الالتزامات مع مراعاة الحد الأدنى للاستجابة لرغبات الجوار في الجنوب وهذا إن افلح لبعض الوقت فلن يستمر.

بالنظر إلى الأوضاع الحالية التي تعيشها كل منطقة في الجهتين سواء الشمالية أو الجنوبية في المتوسط, وبالنظر إلى المسار الذي بلغته الشراكة فان السيناريو المستقبلي المرجح هو السيناريو الأول أي استمرار الوضع الحالي مع بعض التحسن في أرقام المبادلات وبقاء المسائل عالقة على حالها لان إشكالية الشراكة اليوم لم تعد هل تستمر الشراكة أم لا ؟ بل السؤال هو كيف يمكن للأجيال الحالية أن تؤمن بفاعلية هذه الشراكة؟ وبالتالي فان على الجيل الحالي أن يثبت جدارته في بناء واقع أفضل من الواقع الذي يثور ضده اليوم ضد السياسات الوطنية و الأجنبية .[1]

المطلب الثاني : الشراكة الاوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية

1اثر الشراكة الأوروبية على الصادرات الصناعية العربية :

منذ دخول اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية حيز التنفيذ تم تفكيك الرسوم الجمركية تماما على السلع والمنتوجات العربية الواردة للاتحاد الأوروبي رغم هذا لكن هناك صعوبات تواجه الدول العربية المتوسطية حينما ترغب تصديرها لتلك السلع إلى الأسواق الأوروبية وهذا راجع إلى عدم توفر شروط التصدير في المنتوجات العربية مثل الصحة والسلامة وحماية البيئة وحماية المستهلك .

إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية والمبرمة بين الدول العربية مع دخول في منطقة التبادل الحر يمثل تحديا كبيرا للإنتاج وتصدير المنتوجات الصناعية في الأسواق الأوروبية لان منتوجات هذه الأخيرة تكتسب الجودة والتكنولوجيا متطورة مما يصعب على المؤسسات العربية منافستها لدى يجب على الدول العربية إعادة تأهيل الصناعات باختلاف أنواعها وفي جميع مجالات بشريا، تكنولوجيا، إنتاجيا ،مؤسسيا ضف إلى ذلك إن عملية التأهيل تتطلب إمكانيات مادية معتبرة من اجل الوصول إلى الهدف المرغوب.

---

1 د/ إبراهيم قلواز، أفاق الشراكة الاورومتوسطية ،جريدة الوطن العربي، 04/05/ 2016[1]

2 اثر الشراكة الأوروبية على الصادرات الزراعية العربية:

السلع الزراعية الموجهة للبيع في الأسواق الأوروبية سواء المنتوجة محليا أو الواردة إليه يجب أن تخضع لشروط سلامة الغداء الخاصة بها وهذا يشمل سلامة الأعلاف وصحة الحيوانات والنباتات بحيث يتم الموافقة على استيراد هذه المنتجات الزراعية بالإضافة إنها تخضع لقواعد المنظمة العالمية لتجارة من اجل تجنب المخاطر على صحة المستهلكين فتلتزم بالشفافية و عدم التميز ويكون التقييم على أساس المقاييس الدولية .

إن القطاع الزراعي يعامل بدرجة عالية من الحساسية فيما يخص السياسة التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي فنجد أن اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي لا تقر مبدأ حرية النفاد إلى السوق الأوروبية و الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي القادمة من الدول العربية تتعرض لقيود شديدة وصارمة تحت مسمى مطابقة المعايير مع ماهو متبع في الاتحاد الأوروبي وهذا الأخير ينتهج أساليب جمركية أو غير جمركية من اجل حماية إنتاجه الزراعية من الواردات العربية إليه ،فالمنتجات الزراعية هي الأخر تعاني من عدم القدرة على منافسة منتوجات الأوروبية .

3تحديات منطقة التجارة العربية الحرة في ظل الشراكة الأوروبية :

إن إقامة منطقة التجارة الحرة أوروبية عربية في إطار اتفاقيات الشراكة من شانها القضاء على مشروع التكامل الاقتصادي العربي وبالتالي إفشال منطقة التجارة العربية الحرة كونها تعتبر شكل من أشكال التكامل وخطوة أولى على سلم التكامل العربي المنشود .

تماثل المنتجات الزراعية في الدول العربية لايخدم التبادل التجاري بينها وفي نفس الوقت تعاني هذه المنتوجات من التميز والقيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على وارداته الزراعية باعتبار أن القطاع الزراعي شديد الحساسية داخل الاتحاد وبالتالي ليس هناك فائدة تذكر لدخول المنتجات الزراعية في المنطقة الحرة العربية مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية العربية فنجد أن الدول العربية يعطي معاملة تفضيلية للسلع الأوروبية وفق لمبادئ منطقة التجارة الحرة الأوروبية على حساب السلع العربية من شأنه زيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي وخفض المبادلات التجارية العربية البينية في

إطار منطقة التجارة الحرة العربية ومن هنا يتضح التعارض واضح بين مشروع المنطقة الحرة وإقامة تكامل اقتصادي عربي .

يظهر مما سابق ذكره انه يمكن للدول العربية أن تحقق فائدة كبيرة جراء تكاملها مع بعضها البعض حيث ان اقتصاديتها متقاربة من حيث مستوى التنمية وهذا ما يحقق التكافؤ في المنافسة فيما بينها باعتبار هناك تباين واضح بين الدول العربية والدول الاوروبية من حيث البنية والتنمية الاقتصادية مما يصعب المنافسة على الجانب العربي .[1]

المبحث الثالث :أهم النتائج المحققة لشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول :على المستوى التجاري

1الجانب الجمركي :

الجدول رقم 10: الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي 2005_2017: **الوحدة : مليار دينار جزائري**

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10.497	_	_	10.497
2006	10.497	_	_	10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.307	17.629
2009	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	7.667	6.601	24.765
2011	10.497	10.228	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120
2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	136.461	106.121	106.415	349.381

المصدر :المديرية العامة للجمارك 2005.

1 حملاوي ربيعة ،منصري نجاج ،مداخلة بعنوان : مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ، العدد 33 ، 2014 ص 151 _148 .

من خلال الجدول يظهر لنا أن الجزائر تخسر كل سنة ايرادات الجمركية بسبب التفكك الجمركي المتواصل حيث أثرت خسائر الخزينة على الإنفاق العام مما ينجم عنه اختلال في مستوى الطلب العام ومن تم اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية . هذه الخسائر تمس القوائم أدوات الإنتاج والمادة الأولية والتجهيزات نصف مصنعة وأخيرا المنتجات الكاملة الصنع التي تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي دون الطرف الجزائري .

2 الميزان التجاري:

الجدول رقم 11:حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005_2015 الوحدة : مليون دولار

ص,خ,م=صادرات خارج ا لمحروقات ص.م = صادرات المحروقات

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ص.خ.م	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
ص.م	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60153	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
مجموع الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية

حسب المعطيات المسجلة في الجدول أعلاه يظهر لنا أن الصادرات الجزائرية شهدت تطور ملحوظ من 2005_2008 لكن تراجعت بعد ذلك لتعود ترتفع تدرجيا ثم عادت لتراجع بحلول سنة 2012حتى اليوم هذا التذبذب كان نتيجة الأزمة المالية العالمية أما بالنسبة لسنوات الأخيرة كانت نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق النفطية الدولية. أما بالنسبة لوردات الجزائر تشهد تطورا مستمرا لكن تراجعت فاتورة الواردات في سنة الأخيرة مقارنة مع إجمالي واردات 2014. بالنسبة لميزان التجاري هو الأخر عرف تذبذب خلال فترة العشر سنوات الماضية أي منذ تطبيق اتفاقيه الشراكة الاوروجزائرية خاصة سنة 2015 التي عرف تسجيل قيمة سالبة النتيجة.

المطلب الثاني :على المستوى المالي .

1الاستثمار الأجنبي :

الجدول رقم 12: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010 الوحدة :مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمارات الأوروبية	275.25	552.24	589.10	1178.2	_	_
حجم الاستثمارات الأجنبية	1081	1795	1665	2446	2847	2050
نسبة الاستثمار الأوروبي %	25.46	30.76	35.38	48.17	_	_

المصدر :RAPPORTT DE FEMISE 2010

الجدول أعلاه يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فنلاحظ نلاحظ آن الاتحاد الأوروبي يحتل نسبة لابأس بها من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى تطوره من سنوات 2005_2008 أما سنتين 2009و 2010 تراجعت حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر ،لكن يبقى حجم الاستثمارات محدود راجع إلى صلابة القوانين التشريعية وبيروقراطية الإدارية الجزائرية .

2 التعاون المالي :

الجدول رقم 13: برنامج التعاون المالي(مساعدات مالية) في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية 2005_2010:الوحدة: مليون اورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	40	66	57	32.5	62.5	68

المصدر :المعهد الأوروبي للشراكة الاوروجزائرية 2011

من خلال الجدول الأعلاه يظهر التعاون المالي المؤطر في برنامج ميد الأول والثاني حيث خصص الاتحاد الأوروبي ماقيمته 326 مليون اورو كمساعدات مالية موجه إلى الجزائر .

تركز التعاون المالي للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية على دعم البرامج التحويل الاقتصادي والإصلاحات الإدارية والبحوث العلمية وتحديث البنية التحتية .

3 القروض:

الجدول رقم 14 :القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية 2005_2010 الوحدة : مليون اورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010

القيمة	10	_	21.4	_	_		500

المصدر : 2011 WWW.EIB.ORG

استفادة الجزائر من 3 قروض خلال فترة 6 سنوات من 2010_2005قرض 2005 موجه إلى قطاع الخدمات من اجل تطوير القطاع ،أما قرض 2007 وجهت 3 ملايين اورو لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لشركة "رويبة" لمدة 8سنوات أما باقي القرض وجه لتطوير المؤسسات الصغيرة .

وبالنسبة لقرض 2010 وجه لقطاع الطاقة لمشروع ميد غاز (خط لانابيب الغاز)يربط مباشرة الجزائر بأوروبا. بالمقارنة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط استفادت الجزائر من قروض قليلة للاستثمار .

المطلب الثالث: على مستوى الصادرات والواردات

1الصادرات:

الجدول رقم 15: أهم شركاء الصادرات الجزائرية 2016 الوحدة : مليون دولار

بلد التصدير	الحجم	الهيكل %
ايطاليا	8 369	%22.15
فرنسا	4 921	%13.02
بريطانيا العظمى	2 883	%7.63
هولندا	2 281	%6.04
تركيا	2 071	%5.48
امريكا	1 977	%5.23
البرازيل	1 393	%3.69
بلجيكا	1 282	%3.39
الصين	2 179	%5.77
البرتغال	1 009	%2.67
تونس	856	%2.27
كندا	748	%1.98
كوريا	671	%1.78
المغرب	667	%1.77
اليابان	602	%1.59
المجموع	37787	100%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

من خلال الجدول نلاحظ أن جل تعاملات الجزائر من ناحية التصدير كانت مع الدول لأقل قوة ونمو في الاتحاد الأوروبي (اسبانيا و ايطاليا) تم تليها فرنسا التي تعتبر أقوى دولة في الاتحاد الأوروبي ، فالجزائر كانت تأمل بشراكة حقيقية متوازنة مع دول قوية مثل (فرنسا ، ألمانيا) لترفع من نموها الاقتصادي وتستفيد من استثمارات حقيقية في مجالات

مختلفة تتطلب تكنولوجيا عالية وخبرة ومهارات في إطار مبادئ اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .

2الواردات :

الجدول رقم 16 : أهم شركاء الواردات الجزائرية 2016 الوحدة : مليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %
الصين	8 223	%15.97
فرنسا	5 420	%10.52
إيطاليا	4 828	%9.37
إسبانيا	3 934	%7.64
ألمانيا	3 382	%6.57
الولايات المتحدة الامريكية	2 710	%5.26
تركيا	2 036	%3.95
الأرجنتين	1 281	%2.49
جمهورية كوريا	1 171	%2.27
البرازيل	1 146	%2.23
الهند	1 114	%2.16
هولندا	922	%1.79
بريطانيا العظمى	903	%1.75
روسيا	746	%1.63
بلجيكا	834	%1.62
المجموع	51501	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

- خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الجزائر تستورد 15 ,97%من إجمالي وارداتها من الصين التي تعتبر دولة آسيوية خارج الاتحاد الأوروبي وليس للجزائر شراكة معها ثم تليها فرنسا و من تم باقي يدول العالم بنسب متفاوتة الأمر الذي يجعل الجزائر تعيد النظر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي من عدة جوانب أهماها المبادلات الغير متوازنة.[1]

الخلاصة :

مبادلات في جميع المجالات لاسيما التعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر و المجموعة الأوروبية كان المحور الأهم لإقامة شراكة اوروجزائرية ،لكن الواقع المعاش والنتائج الواردة عكس ذلك فالجزائر لم تنال الكثير من هذه الاتفاقية سواء في مجال التجارة الخارجية الذي اظهر وبوضوح عدم التوازن في المبادلات بين الطرفين في مجال

11 الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur27/05/2016.

الصادرات والواردات خارج المحروقات باعتبار أن الجزائر تعتبر سوق مرحب بالسلع الأوروبية ومكان لتصريف الفائض السلعي الأوروبي وهذا راجع بالضرورة إلى ضعف الإنتاج الجزائري ونقص الخبرة و التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى سوء التسيير المؤسساتي .

الحصول على مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي هي الأخرى كانت من أهم ما تسعى إليه الجزائر رغم هذا ما حصلت عليه الجزائر من خلال الاتفاقية المبرة كان قليل جدا بالمقارنة بما وعدها بها الاتحاد الأوروبي من اجل تحديث البنى التحتية وإقامة إصلاحات هيكلية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية لمواكبة التطور بما يليق بالشراكة الأوروبية .

المحتوى
الصفحة

.الإهداء

.الشكر

.الفهرس

.قائمة الجداول والأشكال

المقدمة
العامة.....
.....ا،ب،ت،ث

الفصل الأول : المتغيرات الاقتصادية العالمية

تمهيد.....
.....02

المبحث الأول : آليات العولمة

المطلب الأول : العولمة
.....02

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات.....03

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي.....05

الفرع الثاني : الشركات متعددة الجنسيات.....06

المطلب الثالث : ثورة تكنولوجيا المعلومات والاعتماد الاقتصادي المتبادل وظاهرة تقسيم العمل الدولي الجديد.....
.....07

الفرع الأول : ثورة تكنولوجيا الاتصال و المعلومات 07

الفرع الثاني : الاعتماد الاقتصادي المتبادل.....08

الفـــــــــرع الثـــــــــالث : تقســـــــــييو الـــــــــدولي الجديـــــــــد للعمل 09

المبحث الثاني : مؤسسات الاقتصادية العالمية

المطلـــــــب الأول : صـــــــندوق النقـــــــد الـــــــدولي و البنـــــــك الـــــــدولي 10

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي 10

الفرع الثاني : البنك الدولي 11

المطلب الثاني : المنظمة العالمية لتجارة 12

المطلب الثالث : التكامل الاقتصادي وأثاره.....13

الفرع الأول : التكامل الاقتصادي.....13

الفرع الثاني :أثار التكامل الاقتصادي.....14

المبحث الثالث : التكتلات الاقتصادية العالمية

المطلب الأول : الاتحاد الأوروبي وتكتل نافتا.....15

الفرع الأول : الاتحاد الأوروبي.....15

الفرع الثاني : تكتل نافتا.....17

المطلب الثاني : التكتلات الاقتصادية في أسيا و أمريكا الاتنية و افرقيا..... 17

الفرع الأول : تكتل اسيا.....17

الفرع الثاني : تكتل أمريكا الاتنية و افرقيا.....18

المطلب الثالث : مجموعة بريكس.....19

الخلاصة .....20.....

الفصل الثاني : مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

تمهيد .....22.....

المبحث الأول : اتفاق الشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول : خلفية اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.....22

المطلب الثاني : المسار التاريخي لشراكة الاوروجزائرية.....23

المطلب الثالث: مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....25

المبحث الثاني : دوافع وعوائق الشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول : دوافع الشراكة الاوروجزائرية.....32

المطلب الثاني : عوائق الشراكة الاوروجزائرية.....36

المبحث الثالث: أهمية و أهداف الشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول : أهمية الشراكة الاوروجزائرية 37

المطلب الثاني : أهداف الشراكة الاوروجزائرية.....38

الخلاصة .....41.....

الفصل الثالث: تقييم تجربة الشراكة الاوروجزائرية 2015_1995

تمهيد.....43.....

المبحث الأول : علاقة الشراكة الاوروجزائرية بالقطاعات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : الشراكة الاوروجزائرية و القطاع الصناعي.....43

الفرع الأول : خصائص القطاع الصناعي.....44

الفرع الثاني : أثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي.....44

المطلب الثاني : برامج الإصلاح الهيكلي في الجزائر.....46

المطلب الثالث : الشراكة الاوروجزائرية و القطاع الزراعي.....50

الفرع الأول : خصائص القطاع الزراعي.....50

الفرع الثاني : أثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي.....51

المبحث الثاني : علاقة الشراكة الاوروجزائرية بالميزان التجاري و الاستثمار

المطلب الأول : الشراكة الاوروجزائرية و الميزان التجاري.....52

الفرع الأول : الميزانية العامة 52

الفرع الثاني:القطاع الجمركي.....54

المطلب الثاني : الشراكة الاوروجزائرية والاستثمار.....57

الفرع الأول :المؤسسات الاقتصادية.....57

الفرع الثاني :الاستثمار الأجنبي 58

المبحث الثالث: علاقة الشراكة الاوروجزائرية و قطاع الشعل والقدرة الشرائية

المطلب الأول : الشراكة الاوروجزائرية و قطاع الشغل و القدرة الشرائية 60

الفرع الأول : قطاع الشغل.....60

الفرع الثاني : القدرة الشرائية.....61

المطلب الثاني : شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية.....63

الخلاصة 65

الفصل الرابع : أفاق الشراكة الاوروجزائرية

تمهيد 67

المبحث الأول :مشاريع توأمة و الشراكة الاقتصادية

المطلب الأول :مشاريع توأمة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و مشروع المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة 67

الفرع الأول : مشاريع توأمة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.....67

الفرع الثاني: مشروع المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.....68

المطلب الثاني :برنامج باج ومشروع للجامعة الجزائرية 69

الفرع الأول : برنامج باج.....69

الفرع الثاني: مشروع للجامعة الجزائرية.....70

المطلب الثالث :برنامج مياه "2".و مشاريع الشراكة الاقتصادية.....71

الفرع الاول : برنامج مياه "2"..... 71

الفرع الثاني : مشاريع الشراكة الاقتصادية..... 72

المبحث الثاني: الرؤى المستقبلية لشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروبية..... 74

المطلب الثاني : الشراكة الاوروجزائرية و منطقة التجارة الحرة العربية 76

الفرع الأول : اثر على الصناعة..... 76

الفرع الثاني : اثر على الزراعة..... 77

المبحث الثالث : اهم النتائج المحققة من الشراكة الاوروجزائرية

المطلب الأول :على المستوى التجاري 78

الفرع الأول: الجانب الجمركي..... 78

الفرع الثاني : الجانب التجاري..... 79

المطلب الثاني : على المستوى المالي 79

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي 79

الفرع الثاني : التعاون المالي 81

الفرع الثالث : القروض..... 81...

المطلب الثالث : على مستوى الصادرات و الواردات 82

الفرع الأول : الصادرات.....82..

الفرع الثاني : الواردات 83

الخلاصة .....84 .....

الخاتمة العامة.....86.....

. قائمة المراجع

.الملاحق

المقدمة :

شهد العالم خلال الفترة الأخيرة بعد الثورة الصناعية تغيرات وتطورات في جميع المجالات خاصة في مجال الاقتصاد وعلى المستوى الدولي وظهور العولمة و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى اقتصادية عالمية في ظل اقتصاد السوق وتوسيع الامتيازات وتطور المنافسة الاقتصادية والسياسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وخاصة مع تفاقم ظاهرة التكتلات الإقليمية و الاقتصادية العالمية وزيادة الاعتماد المتبادل العالمي بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي . ضف إلى ذلك ما حملته ثورة تكنولوجية الإعلام والاتصال في طياتها من تقريب المسافات بين دول العالم وتطوير الصناعات على ابعد المستويات دون أن ننسى ما تلعبه المؤسسات المالية الدولية من دور فعال في توسيع نطاق التبادل الحر .

وفي ظل هذه الاوضاع المعروفة بصراع بين الاقطاب الاقتصادية العالمية حول محاولة ربط اكبر جزء ممكن من هذا الكون بمصالحها ونفوذها الاقتصادية وخاصة الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي ، هذا الاخير الذي ادخل مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية تحت مشروع اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط في شكل اتفاقيات التي تمس مختلف المجالات (الاقتصادية ، السياسية ، الأمنية .... الخ) بشكل يؤمن التوسع والنمو الاقتصادي و كحلف مدعم لقوة الاتحاد وتوفير الامن و الاستقرار في الحديقة الخلفية لأوروبا و في هذا المسار توجهة الكثير من الدول المتوسطية لاستغلال هذه الاتفاقية من اجل تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية ، السياسية، .....الخ .ومن بين هذه الدول الجزائر التي التحقت بالركب متأخرة مقارنة بدول المغاربية الاخرى .

حيث يندرج هذا الاتفاق ضمن إعلان برشلونة 1995 بهدف إقامة منطقة تبادل حر بين دول البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوروبي ، بادرت الجزائر إلى بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 وجاء اتفاق النهائي مع منتصف 2002 بعد سلسلة من المفوضات لتدخل حيز التنفيذ بحلول 2005 .

ومن هنا ستناول موضوع الشراكة الاوروجزائرية من باب الاشكال التالي :

<u>الإشكالية العامة :</u>

- ✓ ما مدى اهمية الشراكة الاوروجزائرية بالنسبة للاقتصاد الجزائري واثرها على التنمية ؟

<u>الأسئلة الفرعية :</u>

- ✓ ماهي مختلف التغيرات الاقتصادية العالمية ؟
- ✓ ماهو محتوى اتفاق الشراكة الاوروجزائرية .و ماهي خلفية هذه الاتفاقية ؟
- ✓ ماهي دوافع وعراقيل توقيع اتفاق الشراكة الاوروجزائري.؟
- ✓ ماهي اهم النتائج المحققة لاتفاق من خلال هذه التجربة منذ 1995_2015؟
- ✓ ماهي افاق اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ؟

الفرضية العامة :

ولدراسة هذا الإشكال سنعتمد على الفرضية التالية :

- ✓ الشراكة الاوروجزائرية ماهي الا صيغة من صيغ المستعملة من طرف الدول الغربية من اجل جعل الدول النامية اسواق لتصريف منتجاتها والحفاظ على استمرار الدورة الاقتصادية لهذه الدول الغربية من جهة ومن جهة اخرى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بهذه الدول باقل تكلفة من خلال ربطها باتفاقيات تقيدها .

أهمية البحث و الهدف من اختيار الموضوع:

اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من أمور التي تدخل في صميم مستقبل الاقتصاد الوطني للجزائر كون هذه الاتفاقية مست عدة محاور (اقتصادية ، مالية ، سياسية ...الخ) ضف إلى ذلك :

- ✓ محاولة تقيم تجربة الشراكة الأوروبية- الجزائرية بعد مرور أكثر من عشر سنوات من تنفيذ بنود الاتفاقية ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبها وتحليل الوضعية الاقتصادية الجزائرية الراهنة و الوقوف على المكاسب التي حققها الطرفين من خلال الشراكة إلى حد الآن و انعكاسات هذه الاتفاقية على طرفين خصوصا الطرف الجزائري ومعرفة الى اين تتجه هذه الاتفاقية .
- ✓ التعمق أكثر في دراسة ظاهرة الشراكة الاوروجزائرية .
- ✓ بالإضافة إلى أن موضوع الشراكة الأوروبية يدخل في صميم تخصصي (تجارة و لوجيستيك اورومتوسطي)

منهج البحث :

تم انتهاج في هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف مشروع الشراكة الاوروجزائرية ضمن الشراكة الاورومتوسطية و المنهج التحليلي لتقيم تجربة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى ضوء هذا تم تقسيم البحث إلى اربع فصول كل فصل يضم جملة من المباحث:

الفصل الأول يعرج على أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية أما الفصل الثاني يضم مختلف التوضيحات وشروحات حول اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وفيما يخص الفصل الثالث شمل تقييم تجربة الشراكة الاوروجزائرية على مستوى الزراعي ، الصناعي ، الخدمي....الخ وأخيرا وليس أخيرا الفصل الرابع الذي لخصت من خلاله افاق الشراكة الاوروجزائرية.

مصطلحات ومفاهيم :

الأمركة :الأمركة هو مصطلح يشير إلى التأثير الأمريكي على دول العالم في شتى مجالات الحياة, بما فيها السيطرة الإعلامية و القوة السياسة و الانتشار الثقافي و الاقتصادي.

الشراكة:تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة .

منطقة التبادل الحر :هو نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، ببن مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم (إن لم يكنكل) السلع و الخدمات المتداولة بينهما. ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي .

القيود الجمركية:أو الرسوم أو التعريفات الجمركية هي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى. وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية.

الدراسات السابقة :حول موضوع المذكرة .

- ✓ ابراهيم بوجخلة دراسة تحليلية وتقيميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي في ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، وهدفت هذه الدراسة تقيم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية .
- ✓ شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الشراكة الاقتصادية والاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي وتقيم تجارب الشراكة لكل من تونس، الجزائر والمغرب من نواحي التالية : التجارة الخارجية ، مؤشر التنمية الاقتصادية .
- ✓ عمور جمال ،دراسة تقييمية وتحليلية لاتفاقات الشراكة العربية الاورومتوسطية حيث تناولت هذه الدراسة الحوار العربي الأوروبي وعرض تجارب الشراكة لبعض الدول العربية المتوسطية وهي تونس ، المغرب ومصر بالإضافةإلى واقع الشراكة الاوروجزائرية .

أما بالنسبة لدراستي تمثلت في إظهار نتائج الشراكة الاوروجزائرية بصفة عامة على جميع القطاعات الحساسة بالإضافة إلى تحديث الدراسة من حيث النتائج والإحصائيات خاصة بعد مرور فترة لا باس بها من اتفاقية الشراكة.

الكتب و المؤلفات :

- احمد السيد مصطفى ،تحديات العولمة والتخطيط الاستراتجي ،دار الكتب ،مصر . 1999.
- بيار جامكو ،مؤسسات الدولية ،مقدمة في الاقتصاد ،باريس1990.
- جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،مصر 1992.
- جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،مصر 1992.
- سعيد نجار ،النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرون ،رسائل النداء الجديد ،القاهرة ،1996 .
- شيماء عبد الستار جبر،العولمة والمنظمات المالية ،دار ايلة ،عمان، الطبعة الأولى 2004.
- عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الأعمال ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،1993.
- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة الاقتصادية ، دار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر2003.
- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر2003 .
- محمد ابراهيم عبد الرحيم ،العولمة الدولية ، مؤسسات شباب الجامعة ،مصر2004 .
- محمد عبد الحليم عمر،الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية ،مؤتمر الوحدة الأمة الإسلامية ،مكة2005 .
- محمد عبيد محمد محمود ،منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية ، مصر2007 .
- محمد متناوي ،ناصر دادي عدون ،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ،اسباب الانظمام ،النتائج المرتقبة ومعالجتها ،دار المحمدية العامة الجزائر2003.
- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،الأردن.2009
- يونس احمد بطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،لبنان ، 2006 .

المقالات والمذكرات:

- 1المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية ، تقرير لجنة أفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الدورة السادسة عشر ، نوفمبر2002

- ابراهيم بخوجة، رسالة ماجيستر ،دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروبية،كلية العلوم التجارية ،جامعة محمدخيضر ،بسكرة ، 2013_2012
- أستاذ رحيم حسين ،حاجي فطيمة، الإشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة 2010
- بشير مصطفى ،الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني ،ملتقى الاقتصادي الثامن ،نادي الدراسات الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر1999
- بوبكر بعداش ، أطروحة دكتوراه،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ،كلية العلوم التجارية و الاقتصادية ،جامعة الجزائر3،2009_2010.
- بوديار زهية ،أفاق منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر3، 2004
- بوزهرة محمد ، بن سدرة عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،13-14 نوفمبر 2006
- تقرير خاص بوزارة المالية صادر في السداسي الأول من سنة 2001
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد رقم 2005،31.
- حلوي صليحة ، تأثير الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الصناعي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيك الاورومتوسطي ،جامعة مستغانم،2011- 2010
- د سمينة عزيزة ، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،مجلة الباحث عدد 09،2011
- د/ احمد لعمى ،ا/ غراب عمر ، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعي وأثرها على السياسات الزراعية ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة، ورقلة،2003

- رحيم حسين،نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية ،مجلة اقتصاديات شمال افرقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف العدد الاول 2004
- رضوان إيمان ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2015-2014
- رغياط عبد حميد ،الشراكة الاورومتوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افرقيا جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف العدد الاول2004
- زرقين عبودة ، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،دائرة العلوم التجارية ، المركز الجامعي ، أم البواقي، العدد45، 2009
- السيد ياسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، الاسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17 ديسمبر2006
- عايشي كمال ، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي ، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير2006
- عرباوي نصير ،الشراكة الاورومتوسطية ،مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة سطيف،2013
- غراب رزيقة ،محتوى الشراكة الاورو جزائرية ،الملقى الدولي :أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -13-14 نوفمبر 2006
- فيروز سلطاني ،دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ،دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورومتوسطية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة2012 /2013
- مجلة الاقتصاد و الأعمال ،الوئام المدني والانفتاح الاقتصادي ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار، الجزائر2000
- معسكري سمرة ،تقيم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاوروجزائرية ،جامعة المدية ،2011

المحاضرات :

- كبداني ، محاضرات مقياس الفضاء الاورومتوسطي ،سنة أولى ماستر تخصص تجارة ولوجيستيك الاورومتوسطي ،جامعة مستغانم_ غير منشور_.2014-2015

مواقع الانترنت :

- الوكالة الوطنية http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

لتطوير ودعم الاستثمار .

- محمد بوبوش ، باحث فل العلوم الاقتصادية ،جامعة الرباط

http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/744-2014-07-09-10-42-23

مواقع الصحف والجرائد:

- http://www.aps.dz/ar/economie/14903-2015
- http://www.aps.dz/ar/economie/8499
- http://www.djazairess.com/echchaab/53725
- http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=2924
- http://www.el-massa.com/dz
- http://www.el-massa.com/dz/http://www.el-massa.com/dz
- http://www.medafco.org/node/514894
- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150604/42813.htm 20--05-2016l
- ص.حفيظ ، الجزائر لم يكن لها خيار سوى توقيع ، جريدة الخبر الأسبوعي ،العدد 145،من 10 إلى 16 ديسمبر ، 2001.

قائمة الجداول

الرقم	الجدول أو الشكل	الصفحة
01	المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية2010_2014	46
02	حجم الوردات والصادرات الاتحاد الأوروبية لسوق جزائرية 2010_2014	51
03	الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال فترة 2001_2011	53
04	خسائر الموارد المالية من ناتج المحلي الخام 2004_2011	54
05	الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي 2000_2016	55
06	تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 2000_2016	56
07	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002_2011	58
08	مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر للفترة 2002_2011	59
09	تطور الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك للفترة 2002_2011	62
10	خسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية 2005_2015	78
11	حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005_2015	79
12	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010	80
13	برنامج التعاون المالي 2005_2010	81
14	القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر2005_2010	81
15	أهم شركاء الصادرات الجزائرية 2016	82
16	أهم شركاء الواردات الجزائرية 2016	83